

لؤلؤ المقتطف الشهيرة

الحق والقوة

- ٢ -

دراسة اجتماعية

بقلم

أرملة رشاد

ترجمة : سليم سعده

« اذن يجب ادماج العدل بالقوة . . . إذ أنهم لما لم يستطيعوا
« أن يجعلوا مما هو عادل قوياً فانهم جعلوا مما هو قوي عادلاً »
« بسكال »

الفصل الخامس

العادة والقانون

لقد رأينا كيف أن قانون العلاقات الخارجية يؤدي إلى وجود عادات يتبعها — ولو بعض الوقت — أغلب الأفراد والجماعات . ولكن نظراً لأن تلك العادات ولادة عقوداً ومعاهدات عرفية أو خاصة ، متفق عليها أو مفروضة ، فإنها لا تعمر طويلاً وتزول سريعاً . وقل أن تنال إجماع الآراء والموافقة التامة إذ ينشأ عن تطبيقها اختلافات تجعل من الصعب إدراك ما ترمي إليه واستعمالها . وإلى جانب هذا العيب في الوحدة والموضوع توجد موانع عدم الاستقرار . فإذا تغيرت الحال وشاء أحد الأطراف مخالفة العادات المقبولة فليس هناك ما يحول دون تعديلها أو تغيير طريقة الاستعمال إن لم يحل دون ذلك اتحاد أنصار القديم والمحافظين على العادات إذا كانت لهم القوة والسلطة الكافية في الدفاع عن مصالحهم . والمحافظين عليها .

ولكن عند ما تندمج الفرديات — التي كانت فيما مضى مستقلة — في نظام قوي فإنها تضحي باستقلالها في سبيل الانتفاع بفوائد الاتحاد . وهنا يتخذ من الاستعمال سلطة العادة . إن الأساس واحد وطرق التصرف تتكرر كثيراً فهي إتفاقات بين الأطراف المتعاقدة وهؤلاء يفضلون عادةً توفيق مصالحهم على أساس ما يتمتع به كل منهم من السلطة والنفوذ بدلاً من إستنفادها في حروب يتلافون مشقتها وخسائرها . هذه القواعد تستخلص من تقارب الأعداء وتداني الأفراد واتحاد المعاهد القائمة بأعمال مختلفة أو متشابهة . إن علاقاتهم الضرورية لا تتوطد بدون مشادة . فقبل أن يوحّدوا جهودهم ونشاطهم يحاول كل منهم أن يحظى من مكانته بأكثر قسط وافر ، وأن ينال أقصى ما يمكن نيله ويعطي أدنى ما تسمح به نفسه . على أن هذه الخلافات لا يمكن أن تمتد وتتمادى لأن ضرورة التعاون تحتم إتفاقاً يحول دون معاملتهم ببعضهم معاملة الأنداد وتنظيم جهودهم . وهذه العلاقات

تتخذ — بعد ربح من الزمن — صفة الدوام في ظروف ثابتة في الحياة الاجتماعية . إن حركة الأعضاء وتفاعلها تولد سلسلة أعمال تتكرر وتتجلى بسلسلة علاقات تحددها قواعد لا تلبث أن تصبح إلزامية . ولما كانت الحالة باقية بدون تغير أو أنها تتطور تطوراً بطيئاً ، فإن المستقبل يحتفظ في ثنايا مشروعاته الكبرى بصورة الماضي وهكذا تكون قاعدة العلاقات المستقبلية في التقاليد القائمة على السوابق المتجمدة .

وهكذا فليست القاعدة هي التي تحدد الوظائف ، ولكن الوظائف المتجمعة من تلقاء نفسها هي التي تعبر عن نفسها عن طريق القاعدة حيث تجد فيها كل واحدة منها ماهيتها وصورتها . ويتملك الحركات ، في أدنى تقلباتها ، شعور قوي وينظمها بمجموعة من الإجراءات الدقيقة المبني . فتنبه على المتعاملين ربح جذابة وتسميهم وتستهويهم إلى التعامل والبدل . وتحدد دائرة علاقاتهم وتتخلل ثناياها وتملأ خصائصها وتحاول أن تنفذ منها إلى مجال أوسع في التعامل ولن تجد أنسب من البذل .

تلك العملية المنظمة المشتركة التي تمت باتفاق الجميع غير خاضعة لطريقة محدودة ولكنها تلاحظ عند الاستعمال إن السلطة المركزية لا تصدر هذا النوع من القواعد ولكنها تحترمها وتقدها بأن تضع القوة في خدمتها لتنفيذ أحكام المحاكم التي تطبقها ، إذ أنه من الضروري أن توجد سلطة فوق الخصوم المتعنتين لتفصل في النزاع القائم بينهم وتبلي أمرها عليهم وتنفذ قرارها باستعمال القوة التي تتمتع بها . تلك السلطة التي تسود على الأفراد والجماعات لا تقتصر على قياس القوات المتنازعة ووزنها فهي أيضاً تستلهم وحي تصرفها من مجموع المصالح المشتركة في المجتمع لأنها تتولد عنه وتستق منه . وأولى هذه المصالح هي المحافظة على السلم . وتلك السلطة تعطي لكل نزاع الحل الذي ترى أنه أنجع لمصلحة المجموع . وتستخلص من كل حالة نوعية المصلحة العامة وتفضلها على غيرها بقدر ما تستطيع ضمان احترام قرارها . وهكذا فإن السلطة العليا ذات الشكل القضائي تؤدي عملاً تشريعياً . ومن أحكامها النوعية تتألف مجموعة من القواعد التي تتجلى ضمناً ويعطيها الشراح شكلاً قياسيماً . وبطريق الاستدلال تبين العلاقات الضرورية النابتة التي نشأت من طبيعة الأشياء والأصباغ الطبيعية المستمرة . إن القاضي يفتنه دور المشرع لأز الحركات هي التي تكادف الحق وتؤيده .

وما يبرز دور المحاكم في تطبيق العادة هو التشابه المدهش الذي يوجد بين الاختصاصات القضائية والمناطق الخاضعة لنفس العادات .

وهكذا ليس قدم العادة ، كما يزعمون ، هو الذي يعطيها صفتها الإيجابية . فإذا سلمنا بهذا التفسير فيجب الاستنتاج بأن العادة المقررة لا يمكن أن تتغير . ولكننا نلاحظ أنها تتطور ، ومع ذلك كيف نفسر ذلك القدم ؟ إذا نحن استبعدنا الصعوبة فإننا لا نحلها . فعند نشأتها كانت العادة ، بلا شك ، حديثة العهد وكان لا يمكنها أن تتذرع بقدم العهد لتحمل الناس على احترامها . هناك من يقول أنه يكفي وجود سابقة لايجاد القاعدة ؟ ولكن في هذه الحالة يكون أول عمل للرجل الأول قد وضع قانوناً حاصماً خلفه من بعده !

إن التقليد ، مهما كان قديماً ، لا يمكن أن يحول إلى حق ما لم يكن فيما مضى حقاً . ولذلك فإن الأساس يوجد في الاتفاق المعقود بين المطالب المتناقضة التي يندبها المتعاقدون المتضامنون الذين يضطرون إلى التفاهم والاتفاق بدافع ضروريات الحياة المشتركة . فإذا كانت العادة ، عند نشأتها ، غير ثابتة ، وإذا كان وقت تكوينها لا يمكن تحديده بالضبط ، فذلك يرجع إلى وجود عهد غامض لمنازعات تم حلها بأساليب متنوعة مختلفة ، قبل وجود عهد التعاون الوثيق الذي يتقرر بمرور الوقت عند ما ظهرت بالخبرة نتيجة الوسيلة المثلى للتوفيق بين المصالح المتعارضة مع كونها متضامنة في حدود القوات التي تسندها وتحت الضغط العام الذي يدفعها إلى الاتفاق بل وعند الحاجة يضطرها إليه بتحكيم النزاع . إن تقليداً بعيد المدى يخولها صلطة ، ليست جوهرية ولكنها زائدة . فهي ، قبل كل شيء ، تبرز القاعدة وتحددها بقرارات متكررة . ثم تحمل على قبولها والعقود عليها بفعل الوقت الذي يوفق بين مطالب جميع المتعاقدين والمتعاونين . ثم توجد الرغبة في السلم . فإن لتلك الرغبة مكانة خاصة . فقد دلَّ الاختبار على أنها خير الوسائل لاحتلال الهدنة محل الحرب . في العصور الوسطى كانت كلمتا السلم والعدالة مترادفتين . ومع ذلك عندما تتغير الظروف يشعر أعداء الأمل وشركاء اليوم ، بشورة حفيظتهم القديمة فيختبرون من جديد قوة خصومهم ومقاومة الوسط قبل الخضوع للقاعدة أو تعديها . ولكن استقرار الحالات

من جهة ، والعادة الطوبى من جهة أخرى ، ثم الحاجة الى الثبات ، كل هذه العوامل لا تساعد على احداث انقلابات فجائية أو تعديلات كلية في الاتجاهات . وهكذا فان تطور العادة يكون غير محسوس ويتم بوسائل رقيقة .

إن أفضلية العادة على الاستعمال يرجع إلى استقرارها النسبي ، ووجودها في مكان واحد من الدولة ، وإمكان التدليل على وجودها إن لم يكن تسهيل ذلك ، وموافقة سلطة اجتماعية عليها ، وفي النهاية معنى المصلحة العامة الذي يتجلى ولو بصفة غامضة ، ولكنها لا تخلو من المعائب : فهي متقلبة تبعاً للأماكن ، وكثيراً ما ينقصها الوضوح ، والتضامن الاجتماعي لا يجد فيها إلا معنى مضطرباً ذلك لأن العادة من عمل النشاط المحلي الذي تعترف به وتقدمه سلطة قضائية غير مركزة .

عندما يتطور الجسم الاجتماعي يزداد تنسيق الأحزاب وتنظيمها ، وتجد المصلحة العامة معناها في عضو يقوم على المعلومات والبيانات فيؤدي وظيفته الرئيسية ويشرف على جميع الحركات . ويدرك بحدة ثاقبة ما يتطلبه تضامن جميع الأجزاء وينظم نشاطها . إن الدماغ لا يؤلف وحدة الجسم ولكنه يعبر عنها . والسلطة المركزية تعبر كذلك عن الإرادة العامة وتعطي شكل القانون للقواعد التي تملئها .

فليست السلطة عملاً مجهولاً مؤلفاً من سوابق جمعت ببطء ويتجه من المحسوس الى المجرد المعنوي ثم يتجلى بطبيعته لأنه نتيجة لعدة ارادات متجمعة إن القانون يتبع نظاماً عكسياً . فهو يظهر في شكل قواعد معنوية وضعت لإدارة الوقائع المحسوسة الكامنة في معناها . انه مجموع اجراءات ثابتة متشابهة ونصوص واضحة جعل اصدارها في ميعاد محدد واقرارها واعتمادها من خصائص الهيئة المنظمة في الدولة . فنشأ واقارارها كامن في السلطة العمومية ومدته غير محدودة مبدئياً . ان القانون هو المعنى الواضح لإرادة الدولة الموحدة والمركزة . فهو يمتاز إذن عن العادة بوضوحه ، وصفة الفردية ، وتعميم عباراته ، وفي النهاية لأنه قائم على أساس تفكير طويل واختبارات ماضية ويحاول أن يتناول المستقبل . فهذه الصفات الثلاث المميزة للقانون تبين عمل السلطة المركزية التي تسيطر على أعضاء المجموع .

إن مقاومة القواعد الناشئة عن العادات لبعض التجديدات التشريعية هي — بالعكس —
 الدليل على قوة معارضة الأفراد أو الهيئات المحلية . إن ميدان الحق المترتب عن العادة فسيح
 قبل أن يستقيم المجموع وينظم . إلا أنه يلاحظ ، أولاً بأول ، عند تنظيم المجموع إن حصّة
 التشريع تزداد وتطغى على الحق الناشئ عن العادة . فعندما يؤلف مجتمع فانه يختار رئيساً
 مهما كان هذا المجتمع خشناً . ثم انه يضع نظاماً . وقد ظلت القواعد القائمة على العادات عهداً
 طويلاً نافذة المفعول بفضل كثرتها وأهميتها وطغت على النظم الصادرة عن السلطة العليا .
 ولكن حتى في عصور الاقطاعية — وهي العصور التي ازدهرت فيها العادة — كان الملك
 يصدر القوانين الرهبانية والمراسيم والقرارات . وقد رؤي في عصور الانحطاط والتخاذل
 مجموعة من التشريعات بدّت بكثرتها وعدم اتباعها في حين أن العادة والاستعمال قد تولدتا
 في أشكال خلافة خادعة تحت ستار نظام هيئة متلاشية .

إذ أنه لا محل للخطأ : فالقانون يتسلط أو يمتص العرف والعادة ولكنه لا يمحوها :
 فاذا ضعف بالتحلل المجموع الاجتماعي ، أو سقطت تحت ضغط المطامع القوية فان العادة والعرف
 يستعيدان حريتهما ويسيطران على الانسانية وهي الانسانية في حالة تقهقر ورجعية . وبالعكس
 عندما يمد القانون نفوذه ، فاذا هو لم يطرد العادة باحتلال محلها ، فانه لا يتوانى في اخضاعها
 لنفوذه سواء باعطاء الشكل التشريعي لعادات قائمة نافذة أو بضمها للآلة التشريعية
 بالاعتراف بها رسمياً .

ذلك أن القانون ليس في الواقع إلا شكلاً رافياً من العادة أو العرف المصطلح عليه
 ويقتبس من العادات مبدأ توازن القوات ويستعمله في تأييد سلطته . ومن العرف المصطلح
 عليه أصول التضامن يبرزها في وضع أوضح وأمتن لتوحيد النشاط الفردي وتوجيهه . ان
 المشرع لا يوجد القانون ولكنه يشرحه . فالقانون أيضاً ليس إلا أحد أشكال الأعمال
 الفردية . ولكن بينما تنشأ العادة والعرف المصطلح طوعاً ، فان القانون ينفذ عن طريق هيئة
 منظمة : جمعية وطنية ، أو مجلس نواب أو سلطة ملك مطلقة . وهو يطاع لتلك الصفات
 الأساسية وليس للنصوص الحتمية التي صيغ بها . وان سلطته تفرض مؤقتاً لأن المفروض أن
 تلك السلطة تضم في ذاتها جميع السلطات . إلا أن القانون لا يستطيع أن يقاوم الاخفاء

المشكورة . فهو يفقد مزية هذه القرينة الملائمة . ولذلك فانه يعمل بحرص بضم هذا الشكل في النظام الاختباري الذي لا يخرج عن كونه عادة مقبولة طوعاً وبغير ما اكرهه .

وخير من ذلك . فان القانون لا يكتفي بضم العادة اليه بل كان يستمر ظاهراً بطبقة من العادات بما تقدمه الشريعة التي تكل غالباً وأحياناً تعدل نص القانون مع احترام عباراته . ولكن النص الأصلي يحتفظ بمظهره واعتباره الخاص . فقبل إصداره كان موضع مناقشات ومداولات ، كثيراً ما تكون طويلة ، وأحياناً موضع مفاوضات جدية مضطربة ، وامتيازات لم يمكن التوفيق بينها ، والتوازن بين أجزائها ، إلا بعد جهد وعناء . بحيث أصبح كل تعديل فيها يتطلب تطبيقاً جديداً دقيقاً للمطالب المتناقضة التي يحسن إرجاء النظر فيها لأن الاعتراف بعدم كفايتها يثير أزمة لا يمكن معرفة مداها وأمدتها ولا تقدير تأثيرها سلفاً . وقد استطاعت تلك العادات ، بفضل المشاركة الدقيقة ، إحلال مكانة في القانون والتطبيق . على أن حوادث الحياة ، التي لا ينضب معينها ، تحول ببطء وضع هذه المسألة . فالتفسير القديم كان يعتمد الى تطبيق الوصف الخشن المجرد ذي المعاني المستقرة الملتبسة لما هو حقيقي حتى ليعمد من السذاجة ، محاولة التغلب عليها بواسطة القرارات البشرية . إن تطور الوقائع يؤدي حتماً إلى تطبيق جديد يحيد عن إرادة المشرع الأصلية . كما أن القانون لا يمكن أن يتبع هذه الحركة المستمرة إلا بتدخله تدخلاً متقطعاً وأحياناً مع كثير من التردد والرهبة . ويستحسن كثيراً تفادي تغيير صيغة القانون التي يقوم عليها تشريع بأمله ، إذ أن ذلك يؤدي الى زوالها معه بإيجاد الشك في التفسير الجديد وهكذا يحتفظ الحرف بفضيلته المتزايدة مع الزمن . إن الزي التشريعي الذي استند في البدء هي الدعامة الشرعية ، ينصرها بدوره ويحميها . وسوف نلاحظ مع ذلك أن الشريعة تخصص ، مع إيضاحها وتنقيحها ، عادة تقدمته وقامت تحت ضغط ضرورة التطبيق الملحة . وليس في ذلك ما يدهشنا لأن النزاع يتقدم الحكم . وفي النظام التاريخي يتقدم الحكم القانون . إن القانون يكون دائماً متأخراً على الحياة التي تأتي أن تكون صجينة الصيغ ، بعكس الرأي العامي الدارج الذي يدهش من أن تطبيق الحق يمكن أن يؤدي إلى مثل تلك المناقشات الطويلة . لقد طالما أخطأ كثيرون من العباقرة ، بل ونايليون نفسه الذي أدعاه أن قانونه المدني لم يحل

دون نموّ الشريعة وانتشارها ، فحكم على عمله بالنقص .

لقد أخطأ : أن للقانون مكانة أسمى من جميع أشكال الحق فهي تتمتع بفضيلة قانونية .
إن الإرادة الوجدانية التي تشيده تكتشف بالدراسة والتفكير ، الروابط التي تربط
الأمثلة ببعضها . أنها تشعر بتبعيته ، وبعد أن تجمع في عمائها الوحدة والوضوح المذنبين
ميزتهما في الوقائع ، تجمع بين الاستعمال والعادات ، بل والقوانين الجزئية القائمة داخل إطار
منظم الأجزاء والتقاطيع وتوفق بينها .

ولكن على الرغم من المظاهر فانه لا توجد معارضة كلية بين العادة والقانون . لأن
القانون مجرد ومطابق للعقل بغير شك ، ولكنه يتولد في وسط الظروف التاريخية .
وسقوط الحق الشرعي يتولد من الوقائع المحسوسة والاختيارية التي تنفذ أطرافها من ثنايا
الصيغة العامة التي تغطيها . إن جميع القوانين وليدة الظروف .

إن العادة تلخص الوقائع الكاملة ، ولكن إذا أراد القانون أن يسيطر على المستقبل ،
فانه لا يستطيع الوصول إلى غايته إلا بالاستعانة بالماضي الذي يضمه .

إن القانون عامل مساواة . ولكنه لا يستطيع ، بدون إنكار الحقيقة ومعارضته
الواقع ، إهمال الاختلافات وعدم المساواة الطبيعية . فهو يشتمل على شواذ ونصوص خاصة .
إن مدة القانون غير محدودة مبدئياً ولا يبطل إلاً بإجراء خاص ومعارض ، ولكن
هل يوجد في قانون صرت عليه السنين وأهل ، من التأثير أكثر مما في عادة نسخت وتلاشت ؟
إن العادة تتكون ببطء وتسير بخطى متناقلة متردة ، أما القانون الذي يسير مباشرة
نحو غايته فانه يخضع لتطورات التدهور والتقدم التي تتلافها العادة .

إن القانون غير مستقر إلاً في الظاهر : وهو كالعادة يتطور تحت تأثير الأخلاق
الحديثة به .

إن العادة لا تصبح ضرورية إلاً بموافقة وتسليم الذين يخضعون لها . ولكن القانون
لا يستطيع ، بدون أن يكون موضع إزدراء واحتقار ، أن يحتك بالشعور العام ورأي
الأغلبية ، والا كراه لا يمكن أن يقع إلاً بصفة استثنائية .

إن العادة عبارة عن صك تحكيم عملي وعرفي للأنايات المتعارضة ، والقانون صك تحكيم مقصود للمصالح المتعارضة ولكنها مشتركة .

إن الحق من عمل السلطة في شكل الاستعمال أو العرف أو القانون . والسلطات المنقسمة والمتعارضة هي التي تولد الاستعمال : إن العادة تنشأ عن سلطة غير مركزة ، والسلطة الوجدانية المركزة هي التي تضع القانون وتنشره .

ولكن الحق لا يستمد فضيلته بأكملها من القوة ، فهو يستمدّها أيضاً من العقل . إن السلطة لا تستطيع أن تقرّر قواعد هوائية أو جنونية دون أن تعرض نفسها للتخبط . فكيف يتعاون العقل والسلطة على ذلك ؟ ذلك أن نقطة ارتكاز القوات هي كذلك نقطة التقاء جميع البيانات . ففي المكان الذي تلتحم فيه جميع القوات وتتضافر تتجلى حتماً جميع التغييرات التي تليق بها ، وبالتالي جميع الحوادث التي تؤثر عليها . وهكذا تقيد الوقائع بالتمديدات التي تدخل على التوازن الذي يعبر عن علاقة القوات والمقاومات التي يثيرها تدخلها . عند ما تكف القوات — التي يتولد الحق من التقائها — من الاصطدام ببعضها وتوافق على تحقيق اتفاق دائم بينها ، وعند ما يوجد إحتمالها السامي ببعضها ويجعل من إشتراك مصالحها اشتراكاً في الشعور والتفكير فلا يقتصر تأثيرها على تعميم الحوادث الداخلية والخارجية بين المجموع ، ولكنه يتجلى بتركيز جميع المدارك والمقارنات التي تستخلص ، والاختبارات التي تتجمع ، والفكرة التي تضيء وترشد الإرادة التي تخلصت من الغريزة . إن جميع الوقائع المتعددة غير المنتظمة الغامضة ، وجميع المقاومات المحلية التي يتألف منها الاستعمال والعادة تصبح واضحة جلية وتستولي عليها السلطة وتنظمها . فلو لا الذكاء لأمكن تقييد القوة الغاشمة المختلطة بسرعة وشل حركتها . إن النفوذ والمعرفة والإرادة تكون السلطة وليس أحد هذه العناصر أقل منفعة من الآخرين .

إن الكفاءة والاستعداد في استخلاص القانون وفي نفس الوقت القوة في حمل الناس على احترامه لم تكن في المجتمعات القديمة ، معلومة لرجال منغلين أو مجتمعين بهيئة مدرسة ، بل ولا لجمعية الشعب الوطنية . ولكنها كانت من اختصاص الألوهية وحدها إذ أن الحق كان ، في المجتمعات الأولى ، من أصل ومن طبيعة دينية . فهي منقولة عن الخطة الدينية الملائمة

لمقتضيات الحياة في كل مجتمع بشري ومستلزماته التي نشأت عفواً عن الاختبار . إن للعادة أو القانون صفة مقدسة ومن يخرقهما يكون عرضة للنصب الالهي . ثم ظهرت الملكية المطلقة التي اندججت فيها جميع السلطات . ولكن الملك ليس ، كما يظنونه ، عدو الشعب الذي يحكمه بالارهاب . إذا كان قد ارتضى به فلأن وجوده وعمله يعودان بالخير على المجموع ، ولأن إدارة زعيم تبدو أفضل وأنسب من الفوضى التي تأتي الضعيف بين أحضان القوي . والزعيم اذ يتبوأ مكانه على رأسهم ، يمتاز عن جموع أتباعه بسلسلة من النظم متعددة الحلقات ولكنه يجمع أطرافها بين يديه ولذلك فانه أول من يتبين العقبات التي تعترض سيرهم كما إنه يشرع بضغطهم عليه وجذبهم له نحو الاتجاه الذي يندفعون اليه . فهو المحور الذي تلتي عنده جميع البيانات التي ترد من جميع الجهات . ولذلك فهو خير من يستطيع أن يهدي القطيع الذي يحرصه إلى السبيل القويم ، وأفضل من يوقع العقاب على من يخرجون عليه . على أن تلك الطريقة التي تتبع في جمع الاستعلامات لا تخلو من العيب لأن جميع هذه الاستعلامات ترد عليه من موظفيه وأتباعه الذين يستمدون سلطتهم من الزعيم . وهذا ما يحمل الاتباع أحياناً على الحذر منهم وخشيتهم ، وأحياناً لا يحمل هؤلاء الموظفين العظام إلا الحقائق المنمقة والرياء والأخبار السارة إذا كانوا مسالمين إما إذا كانوا متمردين فانهم يندفعون مع تيار شعورهم ويرتكزون على مروءتهم لمقاومة السلطة الرئيسية ويعاملونها معاملة النذل للند في كثير من الاستقلال .

وانه لا يمكن تقدير حاجات الأهالي وميولهم وإرضائهم إلا إذا انتخب نوابهم وتولى هؤلاء مهمة القيام بالوظائف التشريعية . فانهم يعملون بمساعدة الشعب وقوته التي لا تقوم الحكومات ولا تدوم إلا بفضلها مع تعاضيد جميع المندوبين المنتهين إلى مختلف فئات المجتمع . وهكذا يستنير الرأي العام بأفكاره ويقف على ما هو عليه من وحدة الرأي وما ينتابه من منازعات حزبية وما يعتز به من قوة يستمدها من تضافر عناصره واعتداله الذي يعاون على اتحاد المصالح المختلفة .

ان القانون لا يجد في سبيله العادة والعرف فقط ، ولكنه يصطدم كذلك بالاعتقاد .

فالارادات المتفرقة الخاصة تواجه الارادات المشتركة . فكيف يحل هذا الشكل ؟ فهل ينبغي أن يتنازل الأفراد عن حقهم في عقد اتفاقات خاصة اذا ما اندمجوا ضمن المجتمع ؟ ان مثل هذا التنازل غير مفروض في المجتمعات المرننة الفردية التي لا تتطلب إلا ناحية واحدة من جهود الرجل : كالمجتمعات الادبية والعلمية والرياضية والتجارية . أما المجتمعات السككية النابتة كالقبيلة والمدينة أو الدولة فهل تترك للأشخاص حق التعاقد باتفاقات خاصة ؟

إن المجتمعات الاولى التي يمكننا الرجوع اليها هي — كما أسلفنا — شديدة الضغط والغيرة . وهي تعيش أبداً على أهبة الحرب . وهي أشبه بمسكرات منظمة تنظيمياً تاماً والحرية الفردية تكاد تكون معدومة فيها . فالأفراد متسلسلون من أرومة واحدة ومرتبطون برابطة الدم بقدر ارتباطهم بروابط المصلحة ، وامتزاجهم ببعضهم قد بلغ أقصى حد حتى لكانهم لا يتمتعون بحياة فردية ذاتية . لأن الرابطة الطبيعية التي تجمع بين أعضاء المجموع تتخذ صبغة فائلية : وهي في نفس الوقت سياسية واقتصادية . فبين أفراد الأسرة القديمة كان تبادل الأشياء والأسلحة أو جلود الماشية لا يتخذ صبغة أكثر من صبغة التعاقد الذي يتجلى في عهدنا عند تبادل اللعب بين أطفال أسرة واحدة . والمنازعات التي تنشأ عن ذلك كانت تسوى ، لا على أساس اعتبار الحقوق الفردية لكل واحد ، ولكن بروح المودة والتضامن العائلي .

على ان نظام الحكم المستقر الدائم لا بد أن يطفى على نظام الأسرة فيزيله رويداً رويداً ويحدث تفككاً في نظام الأحزاب والمدينة فيضعف من شوكته . أما الاخطار الخارجية فانها أقل تهديداً . والقيود التي تربط الفرد بوطنه والملكية الفردية التي أصبحت من ضروريات الحياة بفضل تطور أساليب الزراعة وتقدمها ، لا بد أيضاً أن تخلق مصالح متباينة . وروابط قانون الأحوال الشخصية الذي يحدد المكان الذي يشغله الفرد في دائرة قبيلته ، لا بد أن تلين تحت تأثير نمو الحياة الاجتماعية المركبة وتخصيص الوظائف . وهكذا يمكن أن تنشأ العلاقات في المعاملات . ولما كانت شخصية أعضاء الاتحاد تختلف عن شخصية الجماعة فانها تسمح بالتعاقد والارتباط فيما بينهم الى حد ما . ويخلق نظام التعاقد نظام الأحوال الشخصية .

محرقة عتق الانسان البشري وتحريره من ربقة العبودية الذي ينيله حق الارتباط والتعاقد لا تتم إلا رويداً رويداً . فالعقد عند ظهوره في مجتمع لا يحمل إلا أثراً ضئيلاً من استقلال المتعاقدين . وهو لا يسمح بأدى ذي بدء إلا بتنفيذ أعمال مركبة تجر خلفها سلسلة لا تتجزأ من التعهدات التي لا يمكن التفضيل بينها ويجب قبولها أو رفضها كتلة واحدة : فالاتحاد بالدم حفلة رمزية توجد نوعاً من التبني في الأسرة أو التجنس في القبيلة . والزواج الذي ينقل المرأة من أسرة الى أخرى ، هي أولى أنواع العقود . وهي عقود كثيرة التكلف خلافة لتعهدات عامة محدودة بواسطة قانون العادات ، ولا يتعين على الأطراف المتعاقدين أن يمدوها أو يضيّقوها وهي توجد تغييراً كلياً للحالة . والمنتمي ينزع عنه كل قديم ويقطع جميع الروابط السابقة ليرضى بغيرها تختلف عنها اختلافاً بيناً . هذا شكل خشن للاتفاقات التي يمكن بفضلها إجراء تعاقدات بين القبائل أو اجراء مبادلات . عند ما يعطي رئيس القبيلة ابنه زوجاً لابنة خصمه الذي قتل له ابنه فانه يصلح الضرر الذي أحدثه . وفي نفس الوقت يوقع معاهدة صلح وتحالف . وفي أيامنا أيضاً نرى أن الاتحاد بين الأمراء والأميرات من الأسر المالكة لا يقوم في الغالب إلا على أسباب دولية . وتدخل المجتمع في مثل هذا النوع من التعاقد قد يكون أجدى له وأنفع من تدخل المشتركين المباشرين . وهذا التدخل — بادخاله العقد الحر في شعبة الروابط العائلية والتابعة — هو الذي يحلّيه بتأثيره وفاعليته .

ومع ذلك فان العقد لا يلبث أن يتفرد ويتخصص ويتحرر . والأشخاص المرتبطون بهذا العقد وحدهم هم الذين يتعاقدون ، والتزاماتهم تنحصر في الأغراض التي أبدوا رغبتهم في أن يتضمنها اتفاقهم . ثم أن المتعاقدين يتحررون رويداً رويداً من النظام الاضطهادي الذي كان يقيد إرادتهم ويحول بينهم وبين كل تصرف ذاتي وكل حرية في تقرير رغباتهم وتنفيذ إرادتهم .

ومع ذلك فتلك العقود ظلت حافظة لمظهر العقود الاجتماعية عهداً طويلاً . فهي قطع منزوعة من كتلة المعاملات القانونية . والإرادة الفردية تنساب إليها خلصة لتنتفع من الصفة الإجبارية المعترف بها فقط في القواعد الاجتماعية . إن العقود العائلية والعقود

العملية تستمد قوتها من الصفة الدينية أو الحالة الراهنة أكثر منها من إرادة المتعاقدين .
 إن التشريع الرمزي والتكليف القاسي اللذين يعقبان العقود الأصلية لهما من مخلفات أو من
 آثار تدخل المجتمع في وضع صيغة العقد . إن القوة الإجبارية كامنة ، لا في إرادة
 المتعاقدين ، ولكن في فضيلة الصيغة الحرفية أو المظهر الرمزي للأصل الاجتماعي والديني
 الذي يثبته عدم تحريف أية كلمة أو استبدال أية إشارة لئلا يعتبر العقد لاغيا . إن اتفاق
 الإرادة ظل له عهد بعيد في القانون الروماني غير كاف لإيجاد التزام . وقد اكتشفوا في
 المعاهد القديمة ، للقبائل المقيمة في شمال غرب أمريكا ، أطوار انحلال قانون العادات
 وتكوين حالة التعاقد الشرطي الذي إذا قيد ضمن الاحتفالات الدينية ، يستسلم للمستقبل
 ويضع الرابطة التي عقدت بحرية تحت رعاية السلطة الدينية والاجتماعية . وإنما لنجد في تلك
 الحفلات الدينية آثار معارضة وخصوصية سابقة يخال أنها تكشف عن أصل منشأ التعاقد .
 إذ لو أن التعاقد ، في المجتمعات البسيطة العادية ، لم يمكن أن ينشأ إلا عن انحلال
 الرابطة القانونية انحلالاً تدريجياً ، فإن تعاقد الإرادات قد اندمج بحركة عكسية بقانون
 المجتمعات المركبة الداخلي ، وربما أيضاً في أشد المجتمعات خشونة في عهد وجودها . يقول
 سبنسر : كان يوجد في البدء مجتمع رجال ونساء بغير أوضاع محدودة . ولما كانت أوضاع
 هذا المجتمع تقرررت وقامت على القوة فأنها كذلك كانت تتغير بمشيئة الأقوى ورغبته . كان
 التعاقد في البدء حراً ولكنه خالٍ من كل عقوبة رادعة . ففي تلك المجتمعات كان يتم ، متى
 شاء القريقتان ، ولكنه لا ينفذ عادة إلا في الحال . ففي حالة التعاقد الخاص يكون التنفيذ
 بطريق البدل ، وفي حالة التعاقد العام فإن المعاهدة هي التي تسوي أوجه الخصومة بين
 الأعداء سواء بتوجيه اليمين أو بتعاقد طويل الأمد يراعى فيه التغييرات السابقة لعلاقة
 القوات المتخاصمة . وهذه التعاقدات ، التي لا ترتكز إلا على المصالح الحالية المحدودة لمن
 يعقدونها ، شرافة خيالية . وضعفها هو نتيجة استقلال المتعاقدين ولا يمكن مداواته إلا
 بضمها إلى نظام واحد تهيمن السلطة الرئيسية فيه على جميع المنتمين إليه ، وتفض مشا كلهم
 ومنازعاتهم وتخلع على اتفاقاتهم معاونة المجتمع وما له من سلطة التنفيذ والاكراه . فإذا كان
 للتعاقد سلطة ربط المتعاقدين فإن المجتمع هو الذي يمد به تلك السلطة . فإذا فرضنا أن المجتمع

لا يقرر عقوبة على الالتزامات المتعاقد عليها - فذلك الالتزامات تظل مجرد وعود بسيطة مادية .

ان الحرية الفردية ، سواء نشأت من تراخي الرباط الاجتماعي أو تخلفت عن حركة تحالف الوحدات التي كانت عند نشأتها مستقلة ، تتجلى أولاً وخصوصاً في النظام الاقتصادي . وتجلى المادة فيها بالاعتراف بالملكية الفردية . اذ أنه يستحيل في الواقع ، مع انتشار المجتمع المطرد ، الجمع بين الانتاج وتوزيع الثروات . والاستغلال الاجتماعي يصبح عقياً عند ما يتناول مساحة كبيرة من الأرض ومجموعة من الموارد المختلفة . ان تنظيم الجهود يتطلب كثيراً من بعد النظر والاحتراس ومعرفة تامة للضروريات والوسائل وفناً دقيقاً في تطبيق كل منها على الأخرى ، وبالأجمال يستدعي ذكاء وقادراً في خدمة ارادة حديدية لا تزعزع وجميع الفضائل التي يندر توافرها عند المتمدنين ، فكيف بها عند من هم على الفطرة . ان الحاجة اذن تستلزم من كل جماعة تتكون وتنمو أن تترك لكل فرد منها عناية السعي وراء ما يتطلبه كيانه وكيان ذويه . وزيادة على ذلك فان انتشار المجتمع يضعف روابط المودة والمحبة التي قل أن تكون بعيدة المدى أو تتجاوز دائرة القرابة . فاذا كان أولاد أسرة واحدة لا يثيرون الصعاب في وقف عنايتهم وجهودهم على المجموع المشترك ويسمحون لجميع الأفراد في الانتفاع بها بمقدار حاجتهم فان الأمر يتغير عند ما تنتشر الأسرة وتندمج في العشيرة ، وصبب أقوى عند ما يتألف المجموع من اندماج أسر من دم غريب ببعضها لأن الانتاج يصير فسيحاً ومركباً ليكون اجماعياً ويصبح فردياً . ويصير هاماً جداً ليمكن توزيعه بالأخاء بين عدد كبير من المشتركين الذين يتنافرون ولا يهتم بعضهم ببعض لأن الكتلة المشتركة لا يمكن المحافظة عليها بالقسمة والتوزيع .

وفي النهاية فان تقسيم العمل يسمح بتمييز حصة كل واحد في العمل الذي تم وفصل انتاج الجهود المختلفة ، وتحديد ربح العمل لكل من قام به . وبالعكس فان الملكية الفردية تساعد على تخصيص الوظائف عند ما يثق الرجل بأنه سينال ثمرة عمله بأكمله وأنه سيتصرف فيها بملء حريته فانه لا يقاوم التيار الذي يدفعه نحو تقسيم العمل لأجل البديل يسمح له بالحصول

على الترضيات التي يطمح اليها . وأكثر من ذلك فإن التناصب يعتمد الى مراء الأشياء المادية والارشادات التي تدل عليها . إنه يوجد تقارب وثيق بين تقسيم العمل والملكية إلى حد أن الوظيفة تصبح ملكية فردية . ويصبح المعلم مالكا للكرسي الذي يدرس فيه ، والضابط مالكا لرتبته ، والكاتب مالكا لمؤلفه والمخترع مالكا لاكتشافه . إن حماية المجتمع تسمح للرجل بأن ينجي ثمار نشاطه بأكمله . وهي بذلك تخلق - مع استثناء المنفعة الاقتصادية للعمل الفني والإداري - ممتلكات من نوع جديد لا توجد إلا في مجتمع منظم . فالملكية تصبح نوعاً من امتداد الشخصية وسيطرة الفرد على الأشياء . وبذلك يصبح تنفيذ التعاقد أكثر ضماناً إذ يضاف إلى الاكراه البدني ، الذي يمكن التأثير به على الشخص ، العمل المادي ، وهو أنسب وأنجع ، على الأشياء المملوكة . إن المال الموروث يكفل تنفيذ التعهدات المتعاقد عليها . وهكذا فإن العقوبات المفروضة في حالات الاغتصاب لرد الأشياء المغتصبة تحمل محل العقوبات المفروضة في حالات القمع ، وفي حالات الاضرار المادي توجد تعويضاً أكثر ملائمة وأنسب عن الضرر الواقع .

أما في النظام السياسي فإن الأمر على نقيض ذلك فإن الحرية تظل عقيدة نوعاً ما . إن حالة الأشخاص ونظام الأسرة ، والمدينة ، والدولة تظل محدودة بدقة متناهية وإدارة المصالح العامة خاضعة للقانون الذي لا يمكن التجاوز عنه أو التخلص منه . فإذا تجاوزت الدولة عن حقها في ملكية الأشياء فإنها لن تتنازل عن سلطاتها وسلطانها على الأشخاص . إن التركيز - وإن كان ضرورياً لمقاومة العدو الخارجي أو لضمان حفظ النظام الداخلي - فإنه يتطلب الطاعة لقواعد معينة متشابهة . لقد أبدى هربرت سبنسر - في مقارنة مشهورة له بين الشركات القديمة من النوع العسكري والشركات الحديثة من الطراز الصناعي - إن العقد سوف يحل تدريجياً محل القانون لتحقيق نظام ذاتي في المجتمعات البشرية لأن الأولى تمتاز بالرابطة القانونية أو الشرعية ، والثانية تمتاز برابط التعاقد . على أنه يُخشى ألا يستمر التطور في سيره المنتظم في هذا الاتجاه ، إذ أنه إذا أمكن لأي امرء أن يتصور إمكان وجود حالة سلم عامة مستديمة تضع حداً للمنازعات الحربية فإنه لا يستطيع أن يتصور عدم وجود سلطة مركزية ولو مجرد المحافظة على احترام العقود .

وزيادة على ذلك فإنه لا يوجد تفريق مطابق بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي .
 فإذا كانت الحرية الفردية — على الأساس الاقتصادي — تجمد مجالاً أفسح ، فليس أصح من
 أنه يوجد نوع من تبادل المصالح المادية في كل مجتمع ، ونظام جباية الضرائب خير دليل على
 ذلك . ولا بدّ لنا من الاعتراف — بغير ما حاجة إلى الوقوع في مغالات المذهب الماركسي
 أو مذهب الماديين التاريخي — بشدة تأثير الشروط المادية لوجود على اختصاصات السياسة :
 إن تبعيتها تلاحظ بوضوح وجلاء في النظام القطاعي الذي يمتاز باندماج الملكية والسلطة
 وتقسيمهما في وقت واحد ، في حين أن هذه الملكية وتلك السلطة منفصلتان وإن كانتا كاملتين
 في الدولة الرومانية وفي الدولة الحديثة . على أنه يتبين من ذلك المثل أن كتلة العلاقات
 السياسية والعلاقات الاقتصادية يمكن تقسيمها بحسب خطوط القسمة ، وإن اتخذت تلك الخطوط
 اتجاهات متباينة . ولا يجب أن نتغاضى عن أن الدولة — بالحالة التي نفهمها اليوم —
 ليست سوى مظهرًا خاصًا من مختلف الأوضاع السياسية .

إن الحرية الاقتصادية ليست غير محدودة حتى في أيامنا . فإنها — بادئ ذي بدء —
 تصاب بصدمات عند ما تدعو حالة الحرب ضد الغريب إلى الاستيلاء ، لا على الأشخاص
 حسب ، بل على الموارد بجميع أنواعها . وعند ما تندمج جميع الهيئات المدنية فلا تؤلف
 إلا مصلحة واحدة قصرت مهمتها ومواردها على تغذية القتال . على أن حرية العقود خاضعة
 بوجه خاص لقيود وتحفظات عديدة حتى في الأوقات العادية . فإذا كان الرجل في الواقع حرًا
 في اختيار هذا النوع من العقود أو ذلك ، فإنه ليس حرًا في عدم التعاقد . إذ أنه لا يوجد
 في أيامنا من يستطيع أن يستغنى عن غيره ويقوم بأود نفسه ويحب عليه أن يتشبهه بالنائم
 الذي يستيقظ خلال حلم مزعج وإن يتغنى بقول الشاعر سولي بريذوم :

« لقد عرفت سعادي وفي الحياة التي نحن فيها »

« لا يوجد من يفخر بأنه يستطيع أن يتجاوز عن الرجال »

إن علاقاتنا بأمثالنا تكاد تكون عقوداً بوجه الاجمال ، وأقل حركة من حركاتنا تتم
 عقداً قانونياً غير منظور . فشراء صحيفة يعتبر عقد شراء ، وتذكرة الترام تدل على تنفيذ
 عقد نقل ، وماصح الأحذية ينفذ صفقته على طريقته . فهل يمكن أن يسبق المعاهدات المتعددة

— التي يُصادق عليها في أغلب الأحيان بغير تفكير — محادثات وافية تفصيلية للاشتراطات التي تطبق في جميع الفروض ؟ وهل لا يخضع المسافر الذي يتبوا مقعده في الترام لعدة التزامات متمشية مع الالتزامات التي تتحملها الشركة نحوه ؟ ففي حالة وقوع حادث يلجأ المخصوص الى التشريع المدني لتحديد المسؤوليات وليس الى الاتفاق الصامت الذي عقد فيما بينهم . فهناك مجموعة من القواعد المدونة في القوانين — وان كانت تفسيرية — إلا أنه لا يمكن تعديلها أو اقصاؤها في عقد دعت الظروف أن يكون موجزاً أو أن يتم في أغلب الأحيان بوجه السرعة . ان مواد القانون — عند تفسيرها رغبة المتعاقدين — تستمد وحي هذا التفسير من المبادئ الملائمة للصحة العامة . ان العقد محدود وتحت سيطرة القانون وهناك نظم عامة تجرمه — في بعض الحالات — باعتبار أنه مخل بالأخلاق أو محرم . ولذلك تتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل اسراف وحماية الضعفاء والجزرة .

ان التدخل الاجتماعي يظهر من الاهتمام في إيجاد المساواة بين العهود المتبادلة ، والتوازن بين قيمتها . فالمجتمع هو الذي يعطي لكل ما له قيمة صفة موضوعية ونوعاً من التحديد . ان تعادل شيئين بالنسبة للرجل الأعزل أمرٌ وقتي غير مستقر . لأن تغيير رغبته وتبدل الظروف تجعل هذا التعادل يتحول بسرعة ، فنقطة الماء التي لا تقدر بثمن في الصحراء لا قيمة لها إطلاقاً اذا هي امتزجت بأمواج نهر عظيم . أما في المجتمع فان قيمة الشيء تتخذ معنىً خارجياً وتعلق بالأشياء : فعدد المستهلكين الكبير وانتظام الانتاج يسمحان بوضع نظام يحدد سعر البضائع . تلك الملاحظة لا تنطبق فقط على المحاصيل الزراعية أو المنتجات الصناعية . إذ قل أن توجد ممتلكات عينية أو غير عينية لا يحدد لها المتنافسون درجة في ميزان الأثمان . إن جاذبية الرغبة وصعوبة ارضائها لا يعتبران العاملين الوحيدين المميزين لقيمة الشيء ، فوجود بني جنسنا يخلع على تلك القيمة نوعاً من الوجود مستقلاً عن مشاعرنا الشخصية ، ويجعل منها مبدءاً مشتركاً يتجاوز الوقت والمكان ويمتد بسرعة ويطنى على المستقبل وهكذا تصبح القيمة قابلة للقسمة والتشبيه ، والمعادلة في المبادلات لن تعتبر تقديراً تعسفياً وشخصياً . ان مجرد الانتماء الى جماعة من الرجال تحدد فيما بينهم قيمة الأشياء بالمساواة بين الجميع ، ويسمح للضعفاء أو من هم من أمرهم على عمل أن يقاوموا أشد انماص

قوة وبطاشاً ، وأوسعهم ثراءً وينتفعوا بالسعر المقروض .

ولكن اذا أعطي جماعة من الرجال ، يسود بينهم التنافس ، صفة الامتياز لقيمة ، فان نظام هذه الشركة يغير المبدأ الاساسي . وفي هذه الحالة لا يكون تسابق المتنافسين أو معارضة مصالح المتبادلين هو الذي يحدد وحده سعر الاشياء ، فالفائدة الاجتماعية التي تنجم عن أداء الواجب تشترك أيضاً في هذا العمل . وانه ليجدر بنا ألا ننسى في الواقع أن المنافسة تؤدي الى نوع من توزيع العمل لا يخفف من حدة النزاع فقط ولكنه يخلق تبعية مشتركة لمختلف الطبقات الاجتماعية أو لمختلف طبقات المهن . إن قيمة الاشياء الناتجة أو الخدمات المؤداة تقاس بما يحتاج إليه المجموع من كل فرد من أعضائه . وأهمية دور هؤلاء الأعضاء هو الذي يحدد قيمة نشاطهم ويفضل التضامن الذي يقرر بين المتعاملين ، فيشارك هؤلاء جميعاً ، وبدرجات مختلفة ، في القيمة القصوى التي ينسبها المجموع الى كيانه الذاتي ونموه . وبناءً على ذلك بماذا تقاس قيمة الخدمات التي يؤديها الموظفون — وهي تكاد تكون بعيدة كل البعد عن المنافسة بقدر ما هي بعيدة عن قانون العرض والطلب — إن لم يكن بفائدة الدور الذي يملونه في المجتمع ؟ وزيادة على ذلك كيف يتسنى للاخصائيين من أرباب المهن — الذين يتدرون أنهم مغبونون — أن يشعروا غيرهم بقيمة نشاطهم ان لم يكن عن طريق الاعتصاب ، فهو الوسيلة التي يتخذونها للدلالة — بطريق الامتناع — على فائدة عملهم أو ضرورته ؟ ان الاعتصاب شكل خاص من الحرب الأهلية وهو لا يمتاز بتجنيد قوة للتخريب ولكنه يمتاز بتعطيل قوة تستطيع أن تؤدي خدمات معينة . فهو الدليل اذن على التضامن .

فهذان المظهران لمبدأ القيمة يطابقان مبدأ التمييز البين الذي وضع في العصور الاولى بين « السعر للأخ والسعر للغريب » . فالأول حددته العادات والثاني وضعته المنافسة .

ان المجتمع لا يقتصر بفضل وجوده على اقامة المساواة بين المتعاقدين . فانه يتدخل مباشرة في الاتفاقات ليضمن تنفيذها بالعدل . اذ أنه من مصلحته ألا يختل نظام ادارة أعضائه مما يتطلب تدخل الوسطاء تدخلاً يتعارض ولا يتفق مع توزيع المنتجات والخدمات

توزيعاً طبيعياً. فإذا استعانت شخصيات بارزة بقوتها الطبيعية أو العمالية أو الاقتصادية وسلبت من بعض الطبقات جزءاً من ربح عملها، فإن نشاط هذه الطبقات يتحول عن الاستمرار في ذلك العمل ويضحون به، في حين أن سلامة مجموع الأعضاء يستلزم وجود العدد الكافي من الكفاءات للقيام بذلك العمل وتنفيذه. إن تلك المساعدة توجد في العادة من تلقاء نفسها ولكن عند ما يتعقد المجتمع ويتخصص فإنه يسهر باحتراس على كل نوع من أنواع العمل ويبعد عنه كل سبب من أسباب الاضطراب والقلق. إن كثرة العلاقات والتعاقدات، وضيق الشبكة التي تحيكمها حول الأفراد تدل على أنها إحدى الأوضاع المفضلة للتعاون على العمل. وازدياد أهميتها لا يسمح بالتخلي عنها، فإذا كانت المجتمعات الأولى — كتلك التي جاءها موسى بشريعته — لا تملك أي تحديد مشروع للتعاقد فإن المجتمعات المتمدينة لا تألو جهداً في إصلاح ما فيها من اسراف وافراط.

إن العنف والتدليس والغش والتزوير تفسد الاتفاق بأن تضع أحد المتعاقدين في شركة في مكانة محتقرة فيؤثر ذلك على مجموع الأعضاء وإدارته إدارة منتظمة ولا يلبث أن يتجلى الاضطراب في توزيع الموارد والأعمال. فإذا قلت قيمة الأشياء عن قيمة الخدمات التي أنتجتها فإن التعاون يفقد تآلفه وتتعرض صحة الجسم الاجتماعي بسرعة لعناصر الداء. ولذلك يصبح تدخل المجتمع أمراً ضرورياً حتى لا يكون هناك غير اعتبار واحد وهو القيمة الاجتماعية للخدمات المتبادلة. واذن لا يجب أن تؤثر صفة المتعاقدين ومكانتهم على عقد الاتفاق كما لا يجب أي يتدخل أي عامل خارجي ويضغط على الارادات. إن التشريع يحول دون استعمال القوة استعمالاً سيئاً كما يحول دون استعمال الغش والتدليس. وهو يعاقب عليها على الأقل في العهود الأخيرة من المدنية. لاشك في أن الأساليب التي كانت تستعمل في العصور القديمة كانت تشمل في ذاتها فضيلة إجبارية مستقلة عن الرغبات التي تعبر عنها. بل أن القانون الروماني القديم كان يعترف بصحة العقود القضائية المعقودة تحت ضغط الاكراه والتهديد. ولم يحكم التشريع الروماني بطلان العقود التي يشوبها العنف أو التحايل إلا بعد ذلك العهد بزمان طويل.

إن مجرد عدم المساواة في الوضع يزيل أحياناً كل حرية في التقرير. فغامل الامتياز بما

لديه من الاشتراطات التي يتحتم الخضوع لها ، والمنقذ الذي يستغل ظرفاً لم يُسبب في وجوده ويفرض أتعاباً باهظة ثمناً لخدماته ، وعامل المنجم الذي لا يحسن الدفاع على مصالحه بالنسبة لسنه ، جميع أولئك يحملون مكانة لا تتساوى فيها الاشتراطات وتدخل تحت إشراف القانون الذي يتدخل لإصلاح الغبن وتقويم ما في العقد من قسوة وظلم . بل إن مجرد الإيذاء البسيط قد يتطور في بعض الظروف ويصبح سبباً لإلغاء العقد . وعدم تساوي النتائج يساعد على الأخذ بعدم تساوي المتعاقدين : وموافقة أحدهم تعتبر باطلة .

فالمجتمع — كلما تقدم — يرمي إلى أن يزيل من العقد كل عامل غير ملائم للمصلحة المشتركة المنصوص عنها في الاشتراطات المتبادلة . وكل قوة تستطيع أن تؤثر على موافقة الطرف الآخر — غير القوات التي تعطي للشيء الذي يتفق عليه قيمة جديدة — تقمع وتستبعد . فتلك الحركة تنفذ ضد مصلحة الاستقلال الذاتي الفردي . إن البحث عن الغاية المشتركة لم يعد يصلح لأن يكون مبدئاً وحيداً لتفسير العقد . فالتعاقد — بمجرد الموافقة عليه — يخرج من حيز الضمير الفردي ويدخل ضمن سلسلة العقود الاجتماعية التي تحيط به وتؤثر عليه . إن الحق الموضوعي الواقعي من أصل اجتماعي يضغط على حق الفرد الظاهري . لقد طالما تغنوا بأن العقد أشبه بالآلة التي استعملها الرجل للحصول على حريته . على أن هذا التأكيد لا يخلو من بعض التحفظات . فإذا كان العقد يعرض على الرجل الاختيار بين مختلف الحلول ، فالقانون هو الذي يحمي تلك الحرية ضد تعسف الأقوى وتطرفه . وإذا كان القانون — في شكله الأصلي القديم لا يعرف غير الإكراه والعسف ، فإن العقد عند منشأه لم يكن يعترف للحرية إلاً بقسط ضئيل . ولكن عند ما حدد أحدهما الأمر وهذا أصبح اتحاد العقد باعتباره — عملاً فردياً — والقانون باعتباره عملاً اجتماعياً — خير ضمان للحرية . فإن هذا الاتحاد يوفق بين الحق الداخلي الذي يرتكز على سلسلة المراتب والوظائف وبين الحق الخارجي القائم على التوازن .

وإذن فالعقد هو عبارة عن نقطة التقاء حركتين متضادتين إحداها ناتجة عن انحلال قانون الأحوال الشخصية ، والآخرى ناتجة عن اشتراك وحدات مستقلة . فالأولى تولد الحرية والثانية تحدّها . وهكذا فإن العقد يلعب دور المفصل الذي يعمل بين الأجزاء الصلبة في

المعاملات القانونية . لاشك في أن العقد الخاضع لشروط حرّ، ولكنه يخضع أيضاً لقواعد دقيقة معينة ، انه يقرب بين المجموعات الكثيفة التي لا يُفرض تطبيقها والتي تحتفظ الروابط التي تجمع بينها ، بمرونتها . فمهمته كعامل على إيجاد العلاقات الاختيارية البهجة أقل بكثير من مهمته كعامل على إيجاد نوع من القنوع في تطبيق القواعد العمومية تطبيقاً خاصاً . ان الالتزام الشرطي يُعد حجراً في أساس قانون الدول المستقلة : فالالتزام الشرعي من مميزات الحق العضوي . وليس معنى ذلك أن مجال العقد يضيق في مجتمع منظم ، بل الأمر على نقيض ذلك . ولكن القانون الذي يحبذه ويحميه هو الذي يكتنفه ويستكشف خفاياه ، إنه يخضع له كما خضع للحق الناشئ عن العادات . فينتفع هو بالوحدة التي يحققها وينشر على المجموع فضائله : صفته المنطقية ، وثباته ومرونته في الاندماج بالظروف الجديدة بفضل النشاط المستمر الذي يمتاز به العضو المشرع حيث تلتقي جميع القوات وتحتك ببعضها .

ان الحق العضوي يمتاز امتيازاً يسنّ على الحق الآلي . إذ أنه ليس وليد احتكاك القوات المهمة المتروكة للصيغة التي لا تكفل بحمايتها إلا طائفة غير مستقرة كما أنه ليس وليد فعل التضامن وتأثيره ولكنه نتيجة لازمة للحفاظ على النظام بالشكل الذي وضع عليه في المجتمع بفعل توازن القوات الفردية والقوات الاجتماعية وكذلك بتوازن القوات الداخلية والقوات الخارجية . إنه يضع مصلحة المجموع العامة التي تباشرها سلطة مركزية تسمى وراء الغاية المرجوة ويختار الوسائل ويفرض قراراته فوق مصالح المجتمعات الغريبة وفوق اشتباك المصالح الفردية وامتزاجها . إن القانوني العضوي هو عبارة عن جسم مؤلف من قواعد منظمة حول مبدأ نظامي يحركه عقل يتمتع بدكاء وارادة .

فهو إذن لا يتعرض للاهتزازات العنيفة الوحشية لأنه يحكم بداخل جهاز تراكت عناصره ولكنها ترتبط ببعضها بعدة وظائف تخصيصية وتقسيم دقيق للعمل . فبقاء الشركة مضمون أولاً بعدم مقدرة الأعضاء على العيش منفردين ثم بظهور ارادة مفكرة تسهر على تماسك المجموع وتحوله عن الاخطار التي يمكن أن تؤثر على كيانه . وزيادة على ذلك فإن التوازن بين مختلف الأجزاء يستقيم أو يستقر بسهولة بفضل تركيز السلطة التي تتدخل في أية لحظة

وبين جميع أجزاء الجسم الاجتماعي لتوفق بين الجهود وتمنع مخالفات البعض وتساعد الآخرين وتنظم الاصعافات وتوجهها نحو الجهات المهددة . إنه ينبو من الاختلاجات الثورية التي تلقي الاضطراب وتخلق الفتنة . ان التطور التدريجي يوجد ذلك الاستقرار النسبي وهو أشد ما تحتاج اليه المجتمعات البشرية . إن النظام يحول دون اضمحلال القوات التي تتلاشى أو تستقل لولا وجود هذا النظام . وبعبكس ذلك فان النظام إذا وفق بين القوات وجمعها فانه يستطيع أن يستخدمها كلها . ومجل القول فان الحق العضوي يتجلى في قواعد واضحة جلية وفي نصوص تصدرها سلطة عليا تستطيع أن تقيدها بعقوبة رادعة يستند احترامها إلى الاكراه الذي ينفذ باسم جميع أعضاء المجموع وبالوسائل التي يقررها .

إن هذا العهد — عهد النظام والأمن — يرمي إلى استخلاص أحسن ما يمكن الحصول عليه من الكفاءات الفردية بتوجيهها نحو أنسب الغايات لمصلحة الجميع . يقيناً أن الأفراد يمكن أن يقفوا أزاء بعضهم في منازعات مختلفة إلا أن السلطة الاجتماعية لا بد أن تتدخل إما من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الخصوم أو على الأذل في الحالات الهامة لنقض النزاع بما فيه المصلحة العامة ، وتمنع الضرر عن بقية أعضاء الهيئة . وإذاك لا يبقى أمام كل فرد أية وسيلة غير استعمال نشاطه لفائدة أمثاله لينال منهم — في مقابل ذلك — خدمات تعادلها .

ان حق العلاقات الخارجية نشأ عن الكفاءة في إيقاع الضرر ، إن القانون الداخلي للمجتمعات المنظمة يقوم على أساس الكفاءة في التعاون والمنفعة . وهو يرمي إلى التوفيق بين العدالة القائمة على البدل والتي تتم وجود المساواة في عمليات البدل ، وبين العدالة القائمة على التوزيع التي تضمن في حالات القسمة توزيعاً متناسباً مع الخدمات المؤداة والحقوق المكتسبة . إذ أنه في الواقع إذا ضمت قواعد العقد إلى التشريع فإنه يخضع عليه ثوباً قشيباً من الافكار الاجتماعية . إنه يلاحظ مكانة المتعاقدين ويشرف عليهم مترقباً من وراءها مصالح عامة ، ويضع مكيال نفوذه في كفة الميزان لترجيح من تكون نتائج عمله في مصلحة الأغلبية . إن المهن الصناعية أو التجارية ، وأخص أنواع النشاط هي ، على حد قول إيرنج « مراکز خدمة للمجتمع » بقدر ما هي عليه الوظائف العمومية بمعنى الكلمة . إن مثل

هذا الالمام بمبدأ العدالة القائمة على التوزيع يزيد من مبدأ العدالة القائمة على البديل قيمة ولباقة .

ولنلاحظ أيضاً أن الحق العضوي يحمي الحرية الفردية المضطهدة سواء من الأقوياء في عهد الحق القديم المستبد أو من المجتمع نفسه عندما يكون هذا المجتمع مؤلفاً من وحدات كلها متشابهة ومعادية للشخصيات البارزة . ان قوة المشاعر الاجتماعية — في المجموعات المتناسقة المنسجمة — تبلغ حدّاً لا تقبل معه وجود أي اختلاف أو تباين ولكن تخصيص الوظائف الذي يزداد باطراد يولد أفراداً مختلفين يكون شذوذهم ضرورياً لحياة مجموع الأعضاء . إن البحث عن اصلاح الفرد اصلاحاً تاماً بواسطة استعمال الفضائل الشخصية يعد عاملاً للرقى الاجتماعي . كما ان سلطة المجموع المركزية تزيل العقبات التي تحول دون نمو النشاط الخاص وتساعد على الحرية الفردية بشرط عدم تحويل تلك الحرية الفردية وتوجيهها ضد المجموع .

وهكذا الحال فيما يتعلق بالمساواة . لقد لاحظوا أن التركيز والمساواة ينموان على خطين متوازيين . وعدم المساواة الاجتماعي يكون دائماً بنسبة معكوسة لقوة السلطة . فالسلطة المركزية اذا كانت شديدة القوة فانها تكون عادةً مهددة متساوية ، فهي تستند على الصغار والضعفاء — وهم يؤلفون الأغلبية — الايقاع بأرفع الرؤوس الذين يضايقونها . إن المساواة أمام القانون تكاد تكون دائماً الشرط الاساسي الذي ينص عليه القانون . ولكنها لا تكاد تحكم بغير نزاع حتى تتلاشى القواعد الخاصة وتزول أمامها . إن التعميم وعدم التخصيص الذي يضمن للجميع معاملة متساوية لمن الصفات الجوهرية للقانون . كما أن تعميم القانون هو الذي كان يميز ادراك القدماء لمعنى القانون . ان المدن اليونانية والرومانية لم تدرك أبداً أنه يمكن وجود حقوق فردية محترمة بقدر حقوق الدولة . فالمدينة — في نظرها — تتمتع بالحرية اذا كانت الدولة لا تحكم إلاً باصدار نصوص عامة منصوص عنها سلفاً ، وتطبق على الجميع . ان القدماء كانوا يعارضون في القانون المجرد الذي يحكم بالاساليب الشخصية ويميز الظلم والاستبداد .

الفصل السادس

الحق الكمال للضمير الاجتماعي

الحقيقة ان مجرد توازن القوات بين الخصوم ، وفي أي عهد كان ، لا يمكن أن يكفي لتقويم الحق ، ولا بد — للوصول الى ذلك — أن يتمتع هؤلاء الخصوم ببعض الآراء المشتركة . فلا يعقل مثلاً أن تستطيع طغمة من الرجال المستوحشين الاتفاق مع قطع من النمرة على تقسيم حق الصيد فيما بينهم في ناحية من نواحي الغابات الآبدة . ففي العالم قد يكون « توازن تلك القوات العديدة السكينة في الأفراد والجماعات والشعوب والتي تعمل من جنس الى جنس ومن عهد الى عهد » هو ما كانت عليه حال العالم في وقت ما . على أن تلك الحال ليست قانونية . وإنه لمن الضروري أن يشترك الخصوم مع بعضهم في مفاوضات ويتفاهمون بكل دقة ، كما انه يجب أن يتمتعوا ببعض الأفكار المشتركة ، وأن تكون لهم طريقة واحدة في ربط آرائهم ببعضها والادلاء بها . وبما لاشك فيه إنه كلما ازداد التشابه بين الرجال واستطاعوا في بعض الظروف الانقياد لبعضهم ، سهل إيجاد اتفاقات ومعااهدات يمكن المحافظة عليها فيما بينهم . وانه ليسهل عقد اتفاقات دقيقة مشتركة لأجل بعيد بين رجلين من مدينة واحدة على عقد اتفاق بين رجل غير متمدن من وسط أفريقيا ، وممثل دولة من دول أوروبا الغربية . ان وجود نوع من التجانس الطبيعي يعد شرطاً أساسياً لإيجاد الحق ، والدليل على ذلك ما نراه من السهولة التي يمتاز بها البعض في التخلص من التزاماتهم نحو أشخاص من جنس آخر .

ولا بد للقوات المتباينة — لكي تتحد وتنسجم — أن تتجمع على الأقل في رؤوس متشابهة .

ولا ينتج عن ذلك أن الأفراد وحدهم الذين يمكن أن يتمتعوا بالقانون ويكونوا

من أتباعه، إذ أن في مكنة الهيئات أن تؤلف شخصيات معنوية تقيد بالالتزامات القانونية وتخضع لها. يالها من ظاهرة عجيبة! يخال أن شخصية الجماعات تنقص أحياناً عند ما تنمو الشخصية البشرية إلى حد أنه لا يرى وراء المجموع الكلي المؤلف من الدولة إلا أشخاص الأفراد. بل يذهب البعض إلى حد إنكار حقيقة الأشخاص المعنويين ومنازعة حق الجماعات. ولكن عينا تحاول التشريعات القائمة على الفردية أن تمتنع عن الاعتراف بجماعة الهيئات. فالهيئة تبدو أرفع من الأعضاء الذين يؤلفونها. والكل لا يساوي مجموع أجزائها، ومن تقاربهما يتولد شخص جديد أهل لأن يكون تابعا للقانون. ويكفي، ليصبح الأمر كذلك، أن يتمتع هذا الشخص بالصفات التي يحتاج إليها الإنسان ليفرض نفسه على أمثاله. ولذلك يجب أن يمثل مركزاً لمصالح مختلفة وأن يتمتع بآداة تخدعها قوة عاملة فعالة تستطيع أن تنفذ تلك الإرادة. إن هذه العناصر الثلاثة ضرورية أيضاً. فالمصلحة، أو المصالح، التي تقوم حولها الهيئة يمكن أن تكون من طبيعة مادية أو أدبية، فتارةً تتجلى في السعي وراء المصلحة المادية وتارةً تسعى وراء عمل يتطلب الفطنة والذكاء أو كلاهما معاً. وفي سبيل الوصول إلى تلك الغاية وجب على المجتمعين المقيدين بفكرة واحدة أو شعور واحد، أن ينظموا أنفسهم، أي أن يعطوا لشركتهم شكلاً تستطيع به أن تريد وتعمل.

إن الإرادة توجد عند ما تلتقي المشاعر الخارجية والاختلاجات الداخلية — بفعل ظاهرة التركيز — عند نقطة واحدة حيث تتخذ القرارات الخاضعة للإرادة الخاصة بالغاية المشتركة وتنفذ بمعرفة جميع المشتركين. « الاحساس، والادراك الأولي، والفكرة، والرغبة، والإرادة، والعمل الإدراكي ثم المنعكس، تلك هي الدورة لهذه الظاهرة النفسانية ». إن الهيئة تعمل وتتصرف كشخص — إذ تتمتع بالذاكرة بفضل التقاليد، والحرص بفضل التفكير — عند ما تشعر بوحدتها ومدتها، وعند ما تكون إرادتها متسلطة على الاختلاجات المحلية والاقتراحات الوقتية، فتستعين بمصالح المجموع العامة المستديمة، إن حياة الحرية، بما تتضمنه من مجازفات وما يتخللها من اختبارات وتجارب هي التي تساعد بوجه خاص على تكوين الفردية لجميع أعمالها منظمة متناسقة وتظل متشابهة حتى يمكن، في بعض الحالات، تقدير الاتجاه الذي ستتخذه في أغلب الظروف.

ومع ذلك فلك الارادة لا تستطيع أن تعبر عما يحالها غضب، بل يجب عليها أن تتحقق وتنجز، وإن تمتع بقوة في خدمتها الوصول الى الغاية التي وضعتها نصب عينها لتزيل العقبات التي تحول بينها وبين تلك الغاية. وفي النهاية، لكي تقاوم القوات الارغامية، أو الداعية الى الانحلال والتفكك التي تهددها، تارةً بفعل مجموعة أعضائها الذين تجمعوا وألفوا ككتلة كشيئة، وطوراً بعمل محكم ومنظم يقوم به أعضاء اخصائيون وفقوا أنفسهم على بذل جهودهم في اتجاه واحد. ان الهيئة — وهي بمثابة جيش الهجوم والدفاع — تتجلى كحقيقة لا يمكن اهلها. أما قواتها فبعضها مادية وتعمل في السكيان البشري. والآخرى أدبية وتعمل في عالم الافكار والمشاعر. وليس أثن لها من قوتها الاجتماعية وارتباط المنتسبين اليها وقدرتهم على احتمال الألم بل وعلى التضحية في سبيل المجتمع الذي ينتمون إليه. عند ما تجتمع كل هذه المزايا في مجموعة اجتماعية، وتمتاز هكذا على أقرانها، وتتدخل بين الرجال بجميع قواتها التي تحركها إرادة ثابتة، فانها لا تكون فقط — كما زعموا — مرشحة للشخصية القانونية، بل هي في الواقع شخصية أدبية ومعنوية. إن الاعتراف بدولة كمضو في المجتمع الدولي من ناحية النظام السياسي، والتصريح أو الاعتراف بما لهيئة خاصة من منفعة عمومية في التشريع الداخلي، لا يعتبر امتيازاً ودياً ممنوحاً بحرية إذ أنه مجرد تقرير واقعة. ان الاعتراف بحق الاشراف، لحكومة أو لدولة جديدة، يتحول سريعاً الى الاعتراف لها بحق التقنين عند ما تتجلى حيويتهما واستعدادهما للقيام بعلاقات ثابتة مع جيرانهما.

وهكذا فاننا نستطيع أن نحاول التوفيق بين الحق العرضي والحق الموضوعي اللذين انشأ بسببهما حديثاً أتباع المدرستين. فهل الحقوق العرضية للأفراد تشتق من الحق الموضوعي، أي من مجموع القواعد الواقعية: أم هلا يكون الفرد — وهو الاصل — هو مبدأ الحق وأساسه؟ ان الرسالة التي وضعها ديجوي بعد أوجست كونت معروفة. فحق الفرد، في نظره، يشتق بوجه خاص، من الوظيفة الاجتماعية التي يؤديها، ومن واجباته نحو المجتمع، ومن التضامن الذي يتجلى في قاعدة الحق. ليست للرجل حقوق بنفسه — كما

يقول - ولكن جميع أعماله التي ترمي الى غاية مطابقة للتضامن الاجتماعي - وإذن مطابقة للحق الموضوعي - معترف بها ومصانة قانوناً. وقد نأخر المسألة بـ « هوريو » هذا المذهب بعبارة غريبة شقيقة : « هذا المذهب القانوني يتجلى في شكل توزيع اجماعي للنشاط . إن النشاط القانوني يسيل في شرايين قاعدة الحق ثم يستمد الأفراد التيار كما يريدون بواسطة المفاتيح وهي الأعمال الشرطية » . ان هذه النظرية تقضي احدى العناصر التي تشترك في إيجاد الحق ، لأن الحق يبدأ أولاً من التحديد المتبادل للقوات الفردية ، ثم يتوطد بتعاون تلك القوات . أما كيف تتعارض عند توازنها وكيف تتجمع وهي تتنوع ، فهذا هو الحق كله في مظهره . وعند ما تتحدد معنى الحق الواقعي ووضع ، بعد أن تأسس وتوطد ، بقيت الحقوق الفردية المنتظمة تحت حماية فعالة - إننا لا نقول مع أيهرنج ان الحق مصلحة يحميها القانون لأن المصلحة جماد والحق لا يتولد إلا عن العمل ، وإنما نذهب الى أبعد من هذا ونقول خيراً منه . إن الحق سلطة يعترف بها القانون هو عمل قوة فردية أو اجماعية ينفذ بحرية في الاتجاه وفي الحدود التي تلائم مجموع القوات المتعارضة . وان كانت متضامنة ، والتي يتم اندماجها ببعضها في الحق الواقعي .

لا يوجد اختلاف جوهري في الطبيعة بين السلطة والحرية . فالحرية ليست إلا سلطة للعمل والمقاومة . ولكنهم يطلقون اسم السلطة على الحريات القوية التي - سواء أكانت منفردة أو منعزلة - تسيطر على الحريات الأخرى ، ويحتفظ باسم الحرية للسلطات التي ، وان كانت لا تستطيع الفوز لشدة ضعفها ، إلا أنها تستطيع الحصول على ما يكفي لتحترم فعلاً . اما في المجتمع المنظم ، فان كل فرد يشترك ، بفضل حركة التضامن التي تقرب أو تستعمل الاكراه ، في السلطة التي تصدر الحق الواقعي ، كما انه - بفضل لعبة الحرية التي تقسم وتعارض - يحافظ على حريته ويدافع عن حقوقه العرضية . وهكذا فان الأفراد - باعتبارهم تارة من واضعي القانون وطوراً من أتباعه ، بل بهاتين الصفتين معاً - يخضعون للقواعد التي وضعوها ويتم فيها تألف الحق الواقعي الذي ينشأ عن الوظيفة والحق المرضي الذي يرتكز على القوة . أن الوظيفة تُنفذ بفضل القوة والقوة تجد ما يشغلها في

الوظيفة ولكن ليس إلى حد أنها تتلاشى فيها . وهكذا نفسر كيف يربط الفرد الجماعة بأكلها عند ما يعمل كمضوفي تأدية وظيفة تعود بالفائدة على الجميع وكيف أيضاً يتصدى للجماعة بحقوقه الخاصة عند ما يطالب بفوائد عمله . لقد دفعوا أحياناً بأن النظرية التي تجعل من الممثلين والموظفين أعضاء في الدولة تفضل النظرية التي ترى فيهم وكلاء عنها إذا روعيت العلاقات التي تقوم بين المجموع والخارج ، ولكنها تخطيء من حيث أنها لا تفسر العلاقات بين الموظفين والمجموع الذي ينتمون إليه إذ أنهم لا يقولون أن مجموع الأعضاء لا يمتاز عن أعضائه ، ولا يوجد بين هؤلاء الأعضاء وذلك المجموع علاقات قانونية ، إن هذا النقد لا يقوم على أساس صحيح . فالأعضاء متضامنون مع المجموع عند ما يؤدون وظائفهم : أنهم يتميزون عنه عند ما يتذرعون بقوتهم الخاصة ليطالبوا بحصتهم في النشاط المشترك .

وهكذا تتجلى الميزتان - مع تعارضهما في الظاهر - للحق الذي يعتبر مجموع العلاقات الاجبارية بين رجال أحرار أو مجتمعات مستقلة . إن غايته ترمي إلى تنظيم صلاتهم على أساس الاستقلال الذاتي . عند ما يفقد فرد أو مجموع أفراد حريته ، سواء باندماج مصالحه بمصالح الغير أو بزوال إرادته ، أو بالعدم قوائمه وتلاشيها ، فإنه يفقد تبعيته للقانون ، إن الشركة التجارية التي تندمج مع شركة أخرى منافسة لها ، والهيئة المنقسمة إلى شطرين متساويين متعارضين ، والرجل المستعبد أو البلد الذي يغزو ، جميع أولاء يفقدون شخصيتهم القانونية في نفس الوقت الذي يفقدون فيه صفتهم كأشخاص بشرية أو أشخاص معنوية ، ويصبحون في مصاف الأشياء التي يمكن اعتبارها من الماديات أو الجمادات لا من أتباع القانون . إن الصلة التي تربطهم بالعالم تصبح صلة مادية لا صلة أدبية أو أخلاقية . ولكن إذا كان استعباد رجل أو جماعة لرجل آخر أو جماعة أخرى تقصيه عن القانون ، فإن الأمر يكون على نقيض ذلك فيما يتعلق بتبعية الأفراد أو الشركات الأولية في وسط هيئة أكثر مجالاً واتساعاً ، وخضوعهم لنظام عام غير شخصي يوفق فيما بينهم ولكنه لا يقيد جهودهم وأعمالهم .

إن اتحاد الاستقلال والاكراه هو عقدة موضوع الحق . فهذان اللفظان المتناقضان

يلتزمان عند القاعدة الالزامية المفروضة على الجميع والتي يسمى الجميع الى تأليفها كما أنها تحمي حرية كل فرد بفضل تعميمها.

إن الفرد مستقل أيضاً بمعنى انه حر مادياً في ارتكاب الاعمال المحرمة وعدم تنقيذ الاعمال المفروضة شرعاً. ان الاكراه لا يطبق عليه بصفة احتياطية الا في ظروف استثنائية في سبيل المحافظة على النظام في الطريق العام. ان المـرـجـح والخطر يتجه الى ذكائه، ويشرك مسؤوليته، والعقوبة التي يستحقها تثبت لعقله وانه ليتقبل طوعاً عواقب أعماله الخاضعة لقواعد يشترك في وضعها.

ان توازن القوات الآلي، والتضامن الذي يربط أجزاء مجموعة الأعضاء، لا يؤدي في المجتمعات البشرية عملاً مادياً كما هي الحال في المولد المعنوي أو المولد الحيواني. وتأثيرها يدرك الرجال عن طريق الأفكار. ان العقل يدرك الوقائع بشكل أعراض تحدد سيرها، واكراه القوي يظهر على جسم من هو أضعف منه أقل مما يتجلى على ارادته. ان التضامن لا يختبر كما تختبر الملهاة التي يتجمع أمامها الأفراد ولكنه يقابل باعتباره شرط أساسي للحياة المشتركة التي تفضل على الوحدة. فالعلاقات التي تنشأ بين الرجال تقوم على أفكار وآراء وعقائد متبادلة.

لا شك في أن حالة العقل لا بد أن تلائم — مع مرور الزمن — حالة الأشياء. فالتوازن يؤدي الى التسامح والتساهل. ولما كانت القوات المتعارضة لا تستطيع أن تقرر بعضها فانها حتماً ستحترم بعضها لأنها تعودت أن تستقل بنفسها. ان التضامن الموضوعي — الذي لا يخرج عن حد كونه تعاوناً متبادلاً ناشئاً عن تقسيم الوظائف — يؤدي الى التضامن العرضي الذي يؤثر على الضمائر. فليست المصالح وحدها هي التي تتقارب وتتداني، بل هي المشاعر التي تتجاذب، واندماج المصالح الذي اعتاد التقريب بين النفوس. ان العيش المشترك جنباً الى جنب، وتبادل الخدمات، وتعاون الجهود والاتفاق القائم على تبادل الآراء، هو الذي يحمل الرجال على الشعور — في كل آونة — بأنهم يكون بعضهم، وانهم جزء من كل لا يتجزأ، وان سعادة كل منهم رهينة برفاهية المجموع. ان الرجال لا يدركون

الخدمات المشتركة التي يؤدونها لبعضهم بمناسبة كل عمل من أعمالهم ، فتكرار هذه الأعمال يولد شعوراً عميقاً مستديماً بنسبة حاجتهم الى بعضهم ، وينتهي بهم الحال الى أن يتمثلوا دائماً بشخص غيرهم ماثلاً أمامهم . إن الميل الطبيعي يتولد عن الاحتكاك المتكرر وعن الانفعالات المتبادلة . وتبادل الخدمات يحدث امتزاجاً في العواطف وانسجاماً في المشاعر ، والانتماء الى نفس المجموع يوجد - ما يسمونه - عقل الجسم .

ولكن الأفكار التي تلهمها الاشياء والاشخاص الى عقل الرجل لا تظل سبجينة في دماغه . فالكلام ، والكتابة عند اختراعها ، والتربية العائلية ، والتعليم عند انشاءه ، والخطابة العامة ، والصحافة عند انتشارها ، كل هذه العوامل قد ساعدت الأفراد على انشاء العلاقات المستترة فيما بينهم وأخذت آراؤهم وعقائدهم تتناقل وتنادي بعضها أو تتضارب وتتأثر ببعضها . أنها تتأثر بالاندماج وتصاب بنوع من التحريف يجعلها مختلفة عن الأفكار الفردية . أنها تكتسب صفات جديدة . وكما ان التركيب الكيميائي يولد مشتقات تختلف صفاتها اختلافاً كلياً عن صفات الاصول التي اشتقت منها ، كالماء مثلاً فإنه يتميز - بصفات جديدة عن الهيدروجين والأكسجين اللذين يشترق من امتزاجهما ، كذلك الأفكار فان عملها المتبادل يحول من طبيعتها . لم تعد تلك الأفكار من صنع الأفراد مباشرةً ولكنها تنشأ عن تعاونهم . والأفكار الاجتماعية ليست كلاً ولا حصلاً ، ومن ذلك تبين غرابتها بل ، ويمكن القول ، يقين كيانها المستقل ذاتياً . لا شك في أن مركز هذه الأفكار هي الضمائر الفردية على أنها مع ذلك تتجاوزها ، فبصفتها الاجتماعية تعتبر غريبة عنها نوعاً ما : فهي في بعضها تأتي من الخارج ما دامت قد تأثرت بما يحيط بها . فإذا قسّمت المجتمع الى أجزاء فانك لن تجد ، بضم أفكار الجميع ، نفس الأفكار التي كانت تشغل الأدمغة مجتمعة . وإذا غيّرت تركيب ذلك المجتمع ومداه أو كشافته فانك تغير في نفس الوقت أفكار أعضائه . وعلى ذلك يكون تكوين الأفكار الاجتماعية من عمل المجموع الاجتماعي . وهذه الأفكار - بمجرد ظهورها - تحيا حياة خاصة مستقلة عن شرائع النفسية الفردية . إن التأثير الذي يحدثه بعضها على البعض الآخر ، اذا تكرر وتضاعف بعدد الأفراد الكبير ، يحدد مملاً هو في عنقه وشده ، أمضى بكثير من عمل الوحدات الاولية اذا تجمع .

ما هو خوى ذلك الضمير الاجتماعي ؟ انه مؤلف من نوعي مبادئ : الاقتضاءات العملية والاعتقادات النظرية . ان الرجال يلاحظون أن الاحتفاظ بكيانهم مشتركاً يستلزم جمع بعض الاشتراطات . إنهم يدركون - على الأقل في شيء من الارتباك وبوامضة الاختبار - أن توازن القوات يجب احترامه وان التضامن يجب المحافظة عليه في المجموع تلك القواعد لا تهمل بغير عقاب : فكل مخالفة تجد رادعها في عواقبها .

على أن عقل الرجل يضطرب، لا من علاقاته بأمثاله فحسب، ولكن أيضاً من صلاته بالعالم المحيط به : كالأمر الطبيعية التي يلاحظ وجودها ، والأمر الخارقة للطبيعة التي يتوقع حدوثها غير المنظور . انه يحاول أن يدرك عمل القوات الطبيعية باعتبارها منتفعا بها أو باعتبارها ضحية لها ، إنه يرتبك من سر كيانه الأصلي ومسألة نهايته . ففي العصور الأولية كان الرجل لا يميز بين هذين العالمين ، بين المنظور وغير المنظور ، بين الروحاني والزمني . ان العقلية القديمة كانت تقوم على « الكل يشترك في الكل » . وهكذا ليس هناك ما يدهش ، في أن سلسلتي المبادئ العملية . والمبادئ النظرية لم تؤلفا ، منذ البدء ، إلا قياساً واحداً لأفكار متضافرة لا يمكن التفريق بينها . وكما أن الأفكار تتأثر من دماغ الى آخر ، فانها كذلك تتحد وترتبط في عقل واحد . فهي غير مرتبة على انفصال ولكنها متجمعة في بناء أدبي تجمعاً دقيقاً . وكل فكرة جديدة لا تستطيع أن تجد لها مكاناً في هذا البناء إلا إذا أزاحت قليلاً ، وأحياناً اذا اصطدمت بمجموع العقائد والمعارف المكتسبة مع احتمال الضغط عليها أيضاً . ان العقائد ، وخصوصاً من كانت ذات صبغة دينية في البدء ، قد ربطت بين مجموعة المعارف الاختيارية والنتائج العملية قد هذبت من جانبها الاعوجاجات التي كانت تؤدي اليها نتائج الاعتقادات وعواقبها . ان معنى الحياة - حسب تفسير المذاهب والفلسفة - وضروريات الحياة المستحصاة من الاحتكاك اليومي بالحقائق ، قد اندمجت بحجم من الأفكار التي تلهم الأعمال البشرية . ان سقوط الحق طبقاً للطقوس الدينية أو الحظر ، تتخذ أسساً للقواعد التي يستلزم وجودها كل تعاون وكل حياة مشتركة . أو لم يفسروا الأوهة بأنها ليست سوى المجتمع الذي تجل وبلغ حد الكمال ، والكان الاجتماعي الذي سما على الكائن الفردي ، والحقيقة السامية التي لا تأمر بالاحترام فحسب بل تتطلب الحب

والعبادة
وسقوط
لقياس ف
هكذا
المقدسة ل
الارادة
للارادات
متناسكاً ،
على أ
التفريق بين
فالعلم قد
المعارف
يقيناً
كثير من
عن القواعد
نشاط المهنة
الالزامية
للأفراد بالم
الدولة . ان
شأنه ويز
المجتمع الن
المطلق ذلك
محترمة مق
ومع

والعبادة . إن نفوذ مبادئ هذين النظامين كان طامساً . فالعقائد الدينية والحقائق العلمية ، وسقوط الحق قضائياً أو أدبياً ، والطرائق الفنية أو الاصطلاحية كانت كلها خاضعة لقياس فكري واحد .

هكذا يتضح لنا ما كان عليه - في الأصل - المظهر الديني لقواعد الحق ، والصفة المقدسة للأجراءات التمسقية والاضطهادات التي كانت تتخذها السلطة الاجتماعية التي تمثل الإرادة السماوية . فإذا كانت طقوس المراسيم الدينية قد ساعدت على منح القوة الاجبارية للإرادات الخاصة ، فذلك يرجع الى أنه - عند اندماج المبادئ الأولية - كان كل شيء متماسكاً ، وكان الدين يسيطر على ما هو غير ديني ويساعده .

على أن مدى العلم قد اتسع . وقد وقف جهوده على تنويع وجهات النظر ، لاعلى التفريق بين الأفكار وتفكيكها ، بل على النظر إليها من جميع نواحيها وتمييز مظاهرها . فالعلم قد ساعد إذن على فصل المبادئ التي كانت في البدء مبهمه . ثم وجه عنايته الخاصة نحو المعارف الاختيارية ونجح في استخلاص الحقائق غير الذاتية والموضوعية .

يقيناً أن حصه جميع هذه العوامل تختلف مع الزمن والتطور . فقد فقد الدين ، في كثير من البلاد ، صفته الرسمية ولجأ الى أعماق الضمائر ، وسقوط الحق شرعاً قد انفصل عن القواعد الدينية ، وآضت الشريعة علمانية ، وتحررت الأخلاق من العقائد . وكذلك نشاط المهنة فانه قد تحرر عن نظام القواعد الضيقة . وفقد عمل المجتمع على الفرد صفته الالزامية بتشعب العلاقات وامتزاجها المضطرب . وقد شادت الفلسفة بهذا التطور فاعترفت للأفراد بالمكانة السامية بعد أن انتزعت تلك الصفة من نوع المجتمع الذي يطلق عليه اسم الدولة . ان الدور الذي يمثل الفرد ، بعد أن وضع بتمييز الوظائف وتنويعها ، يرفع من شأنه ويزيده استقلالاً في رأيه . فهو لم يعد ذلك الرجل المتواضع النحيل المرهق بسطوة المجتمع الذي يُعبد فيه عضواً ضئيلاً مشابهاً لجميع الأعضاء الآخرين ، بل أصبح ذلك الرجل المطلق ذلك الرجل الذاتي الذي تحمي حقوقه اعترافات علنية صريحة تقرر بأن هذه الحقوق محترمة مقدسة لا تباح ولا تنتهك لها حرمة .

ومع ذلك فالمجتمع ، على الرغم من وصوله الى تلك الدرجة من التطور ، لا يزال يحتفظ

بتأثير عظيم على أعضائه . فإذا كان الاكراه المادي الذي يفقل عليهم قد قلَّ وضعف ، فإن تأثير العقول على بعضها يظل راجحاً : الافكار تتبادل وترتبط وتمتزج ، وأعمال الأفراد ومقاومتهم المستمرة للمجموع وأعمال المجموع ومقاومته للأفراد — أو العلة والمعلول للموافقة الاجتماعية — لا تترك الاً مجالاً محدوداً للتدخل الفردي . فما هو نصيب المخترع ونصيب المجتمع من كل اختراع ؟ ليس أصعب من تحديد ذلك ، على أنه لا شك في أن نصيب المجتمع هو الأوفر .

على أن المعاصرين لا يتأثرون وحدهم من بعضهم فهناك أيضاً السلالات المتعاقبة فانها تؤثر على بعضها بأن تخلف لها الكنوز التي انتزعت من الطبيعة وتراكت شيئاً فشيئاً . لقد ارتفع الرجل ومما على الحيوان بفضل التقاليد التي حافظ عليها ، ثم أضاف اليها وأورثها خلفه ، إن حصّة كل سلالة في تكوين العلم البشري ضئيلة بالنسبة للعلم الذي خلفته السلالات السابقة . فإذا كان مجموع المعارف التي يحصل عليها كل فرد بمجرد اختياره الذاتي يقف معه ، فلا شك في أن الرجل يظل راكداً يتخبط في أشد دياجير الظلمة والشقاء . ولكن اللغة التي ينطق بها واللغة التي يكتب بها ونمو الذاكرة الفردية بالمران ، وتكوين الذاكرة الاجتماعية بالتقليد ، وإيجاد محفوظات علمية بفضل المخطوطات ثم بفضل الطباعة ، كل ذلك قد ساعد على نشر المبادئ المكتسبة بين الرجال في جميع العصور ونقلها من الماضي الى المستقبل . إن العمل المشترك قد تعاقب بغير توقف خلال الزمن والفضاء بفضل التعاون . إنهم يلاحظون أحياناً الاختلاف البين في الآراء عند كثير من الاتباع . ولكن اجماع العقائد على أغلب النقط يظل مستقراً لأن المسائل التي تحدث الانقسام تثير المناقشات الحادة المتشعبة : إن الاجماع على الموافقة لا يحتاج — بالعكس — إلا للصمت . من لا يقول كلمة يوافق . إن المعلومات العلمية الثابتة ثبوتاً تاماً ، والاختبار العملي المتراكم ، يؤلفان مجموعة مبادئ واسعة تمتد الى ما لا نهاية له . فتتألف هكذا طائفة من المشاعر والافكار لا تعتبر أطوارها المتعاقبة إلا لحظات من حياة اجماعية مستمرة ، « إن الانسانية تتألف من أصوات أكثر من الأحياء » ، وأفكارهم وعقائدهم تخلد في عقول خلفهم ، إن إرادتهم الميثة تتسلط على الإرادات الحية وتتحكم فيها .

وهكذا يدرك المجتمع حالته والحالة الخارجية كما يدرك تركيبه الذاتي والوسط الذي يتطور فيه . ويلاحظ بواسطة تقلبات أعضائه ومعاملاتهم بعضهم ، مقدار توازنهم وتضامهم . كما أنه يشعر بواسطة تقلبات مجموعة الأعضاء ، بتأثير العوامل الخارجية إلى أي حد يخضع للوسط . إن أعضائه يتألفون مع بعضهم والمجموع يتألف مع الجو المحيط به وهكذا يتحقق التوازن بشروط وجوده أي بين القوات الداخلية والقوات الخارجية التي تعمل فيه وتؤثر عليه . إن النظام الخارجي مرتبط بالنظام الداخلي برابط متين هو إدراك المجتمع لحالته وحالة العالم إدراكاً يزداد تحسناً آنأ بعد آن . إن شروط وجوده التي تتخذ صفة التضامن تؤدي إلى وضع القواعد النابتة المستديمة ، أما القواعد العرضية الطارئة فإنها تكون عرضة للظلم والاستبداد ولكن مع تقرير النتائج . أما المنشقون الذين يرغبون في التجاوز عن العقد والخروج على سيطرة المعاهد المؤسسة على العقائد الاجتماعية فإنهم يعودون إلى حظيرتهم بتأثير الاستنكار الذي تثيره محاولاتهم وعند الحاجة بفعل القوة المادية التي تتمتع بها الجماعة .

ولكن جميع هذه الأفكار . المحصورة في العقول ، تقارم بعضها بعضاً وتحدث في الرجال تأثيراً قاطعاً بواسطة الشعب الذي يثيره الرأي العام أو بواسطة نداء النفوس المصامت ، وتتخذ صفة إجبارية . إن هذه العقائد خارجة عن الفرد لأنها إجماعية . وهي سابقة لها لأنها كانت موجودة قبله في عقول الرجال . وهي لاحقة لها لأنها مستظل بعد موته وتحلقه في المجتمع الذي يدوم أكثر منه . وإذن فتلك العقائد ، وتلك القواعد هي أممي من الفرد الذي تُفرض عليه . ولما كان هذا الفرد لا يستطيع أن يغيرها أو يبدلها فإنه مكره على إطاعتها . وإلى جانب ذلك فإنها تتمتع بسلطة مزدوجة : سلطة القوة وسلطة الكمال ، لأنها رغم الفرد وتخضعه وتتجاوزه ولأن لها صفة إجبارية كما أن لها قيمة لا يمكن قياسها بغيرها . لقد طالما لاحظوا أن عدداً من الأفراد إذا اجتمعوا عفواً فإن اجتماعهم يمتاز بالهياج والحماس . أنهم يهتفون بالشك ويرتابون بروح النقد وقل أن يشعروا بالمصلحة أو يستسلموا للعقل . إن البخيل يصبح مبدراً بتحريض جيرانه وتهذيبهم له ، والمتشكك يتأثر بجاذبية

الايمان ، والجبان يشعر بالشجاعة . إن الفرد في وسط الجموع يتنازل عن مصالحه بأبخس ثمن بل ويقبل أن يضحي بحياته مسروراً في سبيل المثل الأعلى الذي كانت فرائضه ترتد فرقا أمامه لو قدر له أن يكون وحيداً . وزيادة على ذلك فإنه يسمو بنفسه إلى أعلا مكانة تحت تأثير الحمية والحماس .

وهكذا يمكن ادراك تأثير الجماعة على الأفكار البشرية بفضل مقاومة الأفراد لبعضهم وبفضل تأثير الجماعة على الفردية . فمن تجمع الرجال تتولد قوة خاصة . فإذا كان كل واحد يشعر بأنه تحت سيطرة المثل الأعلى « فذلك لأنه لا يوجد شخص واحد يستطيع أن يخلفه بمفرده . فلا بد لذلك من مولد الحرارة الذي يتألف من تقريب الضائر » .
هنا يتضح تأثير الإحساس على الفكرة . فالفكرة قبل أن تنتشر في أنحاء العقل تكون قد مرت بالشعور الوجداني واحتفظت باختلاجاته التي تنمو وتتكاثر باحتكاك الرجال ببعضهم .

فإذا كانت مجموعة مضطربة غير منتظمة قد التقت عفواً وتبددت سريعاً تشعر نحو مؤلفيها بتلك الفضيلة السامية فلا شك في أن الجماعات الثابتة المنتظمة تؤثر تأثيراً عظيماً على أعضائها الذين يستطيعون بدورهم العمل والتأثير على بعضهم طويلاً وتعديل حالتهم مدفوعين بنفس العوامل النفسية . إن الشرف والمجد هما ثمن أعمال البطولة السامية عن الأغراض التي ينتفع بها المجتمع بأسره . إنهما يشيدان بشعور حب الغير ويزجران الانانية الطبيعية ، ويبدلان الطاعة المعقولة المنتظمة بالزهد والتضحية التامة في سبيل المجتمعات . وتتجاوز تلك المشاعر كل ذلك إلى حد الذشوة بالتضحية والظأ إلى الاستشهاد . ويتلاشى كل اعتبار للمصلحة والمجد . ويكفي الشعور بالواجب وحده لإثارة أنبل العواطف وأسمى الأعمال وكذلك لاحترام الأوامر الثابتة التي تدعو الجماعة إلى المحافظة عليها والعمل بها : تمالك النفس ، وحب النظام ، والنشاط في العمل والشجاعة العسكرية .

ليست الغاية التي يحددها المثل الأعلى الاجتماعي قاصرة على المصلحة المادية وبنوع ما اقتصادية . إن الحياة المشتركة تخلف آثاراً نفسية تعتبر إراثاً مشاعاً بين جميع المشتركين فيها : اللغة والآداب والفنون والفتوحات العلمية وقياس الأفكار ، وجميع أوضاع الفكرة

والاحساس وكذلك كل
نقسمها معهم
الأدي يضاف
إليها . كانت
مهمتها إلى الد
فهي إذن عبأ
بأسرها . هذ
فوضعت لنف
ومدته —
الخلاق للسلم
بل خير
المبادلات الم
الأفكار ، ف
جواز مرور
ما هو إنسان
الخاصة بالعا
الاجاعي للش
قد يكو
على أساس
الشرائع المت
إلا الأمر
وهذا هو أ
اللازمة لنا

والاحساس وكلها تعتبر من وسائل مواصلات العقول والارواح في الفضاء وفي الزمن ، وكذلك كل ما يربطنا بالسلالات السالفة التي ندين لها بها ، وكل ما يقيدنا بأماننا الذين نقتسمها معهم ، وكل ما يسمح لنا بالاتصال بأعقابنا الذين نورثها لهم . وهذا الميراث الأدبي يضاف الى الميراث الذي وضعت حراسته في ذمة الوطنية فكانت أول مهمة عهد بها إليها . كانت الوطنية في بادئ الامر قاصرة على الدفاع عن الزراعة والأغنام ، ثم انتقلت مهمتها الى الدفاع عن الأرض المشاعة بين أعضاء العشيرة والأشخاص وأهله القبيلة أو المدينة ، فهي إذن عبادة الذكريات المشتركة والآمال المشتركة ، والأفكار التي تشترك فيها الأمة بأسرها . هذه الكفاءات التي لا تتجزأ لا يمكن أن تحتفظ بنفسها وتنمو إلا في المجتمع . فوضعت لنفسها نظام المناصب والدرجات . فهذا النظام الذي يمنحه المجتمع — بمداه ومدته — صفة غير شخصية يتجاوز الأفراد ويُعد أساساً للنظام الاجتماعي وأساساً للنظام الخلاق للسلم .

بل خير من ذلك . ان تلك الكفاءات الروحية ترمي الى تجاوز الحدود . فكما أن المبادلات المادية تتكاثر بواسطة الوسائل التجارية الخارجية التي تزداد نموًا ، هكذا تفعل الأفكار ، فانها تنتشر وتمر من الحواجز الجبركية بغير رسوم وتجتاز المراكز العسكرية بغير جواز مرور ، ثم بفضل التجرد الكلي والتخلي عن الصفات الذاتية لا تقف المدارك إلا عند ما هو إنساني وقابل للانتشار والتعميم ، وبطريق التشبه تبدي استعدادها الى نشر الوسائل الخاصة بالعلاقات الداخلية والى وضع قانون دولي تبدأ فكرته المسهبة بالتغلغل في الضمير الاجتماعي للشعوب المتمدينة ولا تزال تؤثر فيه بواسطة الرأي العالمي .

قد يكون هذا « السبق » هو ما كان يتوقعه فلاسفة العصور السالفة عند ما شادوا الحق على أساس العقل . كان سقراط يدلل بالشرائع غير المكتوبة الأزلية العامة التي تمتاز على الشرائع المتقلبة في المدن والدول . أما أفلاطون وبيقرون فان القانون لم يكن في نظرهما إلا الأمر الآدمي الذي لا يفتك المصادر عن العقل وليس عمل الرجال التعسفي المستبد . وهذا هو أيضاً رأي مونتسكيو عندما وضع القاعدة المشهورة : إن الشرائع هي العلاقات اللازمة الناتجة عن طبيعة الأشياء . أما في نظر جروسيوس فخلق هو كل ما يلائم الطبيعة

المعقولة. وفي نظر « كانت » كل عمل يكون عادلاً إذا أمكن تعميم المبدأ وجعله قاعدة عامة .
أما في نظر « أوجست كونت » فإن ضغط النظام الخارجي المستمر الذي يدركه الفهم ويفسره ،
يولد النظام في عقولنا ثم في مشاعرنا وفي النهاية في أعمالنا . إنه يفرض ، لضروريات الحياة ،
نظاماً عرضياً لا يلبث أن يصبح واقعياً بالاندماج المعقول والاتفاق الضروري بين
مداركنا وملاحظاتنا . إن القواعد التي تنشأ عن حاجات العمل لا تتحمل فقط ولكنها
تنتهي وتطلب ، فتتال موافقة المداوك والارادات . إن الشرائع الطبيعية عندما تتغلغل
في الضمير الاجتماعي فإنها تتدخل في الشرائع البشرية .

كيف تدخل هذه الأفكار الاجتماعية في الحق ؟ إنها في بادئ الأمر ترشد القبائل
والدول في قيادة الحروب وتوقيع المعاهدات ، إن السعي وراء الحصول على مساعدة
القوات المظلمة التي تؤثر على مصير الأشياء البشرية ليس غريباً على الطريقة التي يعامل بها
المقاتلون أعداءهم . إننا نقرأ في التوراة أن الشعب اليهودي قد عقد اتفاقاً مع يهوا ،
إله الجيوش الذي ضمن له الغلبة على أعدائه مقابل عبادته بأمانة وإخلاص . إن المحارب
الاسرائيلي الذي يحمل السلاح يخضع لمراسيم حفلات طائفية خاصة بتلك المهمة الدينية التي
تنتهي بحفلة مشابهة في نهاية الحرب . أما معاهدات الصلح فإن احترامها مكفول بيمين
يضعهم تحت الحماية الالهية التي كانت لا تستعدي عبثاً . إن تدخل الكهنة في العصور
الاولى لروما يُدخل ، في استعمال الحروب ، أولى مبادئ القانون الدولي .

على أن تأثير الأفكار الاجتماعية ضعيف في العلاقات الخارجية لأن العدو غريب عن القياس
الاخلاقي والادبي الذي يستوحيه من يحاربه أو من يفاوضه . وإذن فالتأثير يظل من ناحية
واحدة . على أن الأمر على نقيض ذلك في جماعة منظمة ، إن اندماج الأفكار والمشاعر
يوجد انسجاماً معيناً . فأصحاب العلاقات على استعداد سابق للتوفيق بين أغراضهم المتناقضة
وتحديد حقوقهم طبقاً لمبادئ معروفة من الطرفين . وهكذا تقرر العادة بسهولة وتقل
المعارضة . إن فض النزاع يقبل عن طيبة خاطر من الطرفين المتنازعين عندما يشعران حولهما
أن فض النزاع ينال موافقة الجمهور العام الذي يشترك فيه أيضاً . إن الضغط الذي يقع

من الرأي المنتشر يحدث عند الأفراد تأثيراً كتأثير الاكراه الذي يصعب عليهم التحرر منه . إن تكرار القرارات المتشابهة ، وهو من عمل الضمير الاجاعي ، يعززه بدوره مع ايضاحه كما أنه يؤيده . من ذلك نشأت سلطة العادة ونفوذها وما هي إلا تجلي الضمير الاجاعي الذي تعبر عنه الكتلة الاجتماعية بجميع أجزائها ومن أعماقها .

إن تخصيص الأعمال من نتائج النظام الاجاعي . ثم لا تلبث الوظيفة القضائية أن تباشر عملها بواسطة قضاة منتخبين أو معينين ، وقتيين محترفين أو واثقين . فالقاضي عند نظر القضية ينطق بالقانون وهكذا يضعه . فهو العنصر العامل للعادة وما العادة إلا القاعدة التي تطبقها الأحكام . ولكن تلك القاعدة غير المدونة توجد في مخيلة القاضي : ان مقارنة أحكامه ببعضها تبرزها وتوضحها . فالعادة هي التشريع قبل القانون . ولكن أين يجد القاضي القاعدة التي يطبقها ؟ انه يجدها في الضمير الاجاعي وفي الجو الذي يستنشقه . انه يعبر عن أفكار ومشاعر الوسط الذي يعيش بين ظهرانيه وناحيته وبلده . فهو ككل معاصريه ومواطنيه يشعر بها بشدة وعنف فما ان أختير لأداء المهمة القضائية حتى أبدأها بكل وضوح وحدد دائرتها وقرر قوتها واتجاهها . إنه أكثر استعداداً وخبرة من غيره ، ولذلك فهو أجدر من المتقاضين على النص — من فوق منصبه — عن الحق المستتر والحق الذي يُقرر في كل يوم ويؤوطد بازدياد العلاقات البشرية ونموها .

والى جانب القاضي ، ثم فوقه ، تعمل سلطة أخرى على إيجاد القانون . فهناك رئيس الدولة . ثم — فيما بعد — الجمعيات البرلمانية ، فهم يضعون القواعد العامة المعدة لإدارة نشاط الأفراد واستغلاله . فإذا كان القضاء مكافئ بضمان التطبيقات الفردية فليست لهم السلطة لتغيير النص . وهنا تظهر المهمة التشريعية : يجاس القانون الى جانب العادة ثم لا يلبث أن يطالب بالحلول محلها قطعاً . ان المشرعين الذين أجاستهم وظائفهم على رأس الدولة يتفقون في وسط البحث وعند نقطة التقاء جميع الأفكار الاجتماعية . فلا يوجد خير منهم من يستطيع في وقت واحد أن يرى ضروريات الحكومة العملية ويميز الصوت الذي يصدر من اعماق الضمير الاجاعي . ان مهمتهم هي في التوفيق بين ميولهم ، وأحياناً تكون تلك الميول متشعبة ، وحصر القاعدة في صيغة واضحة أكيدة . وحيث أن مصدر القانون

واحد فانه - بفضل صفاء مادته وجرأتها - يتعارض مع جدل الشريعة ، واعوجاج العادة واتجاه التطبيق المتردد . إن القضاة يعطون للحق أممي مظاهره إذ أنهم أنسب وأفضل الأعضاء وأكثرهم خبرة وتخصصاً وأقدرهم على ملء وظائفهم .

ولكن هل يمكنهم أن يفرضوا عليه وضعه النهائي أو يدعوا ذلك ؟ وهل فيهم - التي تتجلى في القانون - تأمر باحترام هذا القانون ما دام لم ينسخ تماماً حتى اذا كانت الظروف قد تغيرت منذ نشره ؟ شيء من ذلك لن يكون . إن القاعدة التي يقررها المشرعون تفقد تبعيتها لهم بمجرد صدورهما وتدخل في دائرة القياس القانوني الفسيحة وهي في حد ذاتها إحدى أصوله . إنها تندمج بالقوانين القديمة التي تقوم مع التشريع الذي يفسرها . عند احتكاك هذه الوقائع يتطور كل هذا المجموع ليتناسب مع الظروف الجديدة ، فيتحول المجتمع ، وتتعدل الهيئات ، وتجدد طرق الانتاج والبدل ، ويقرر التعاون بين رأس المال والعمل بشكل لم يسبق له مثيل . فكيف يظل القانون ثابتاً لا يتغير ؟ بل كيف يستطيع أن يتبع هذه الحركة المستديرة ؟

إن مسألة العلاقات بين الرجال تتخذ في كل لحظة مظاهر غير منتظرة . فجهاز القانون العظيم ويطء تكوينه ، يحنان عليه البقاء في حالة جمود نسبية في وسط يتغير كل ما فيه بلا انقطاع . ومن حسن الحظ أن الضمير الاجتماعي يحافظ على وسائل تعبيره الأولى : العادات التجارية أو المتعلقة بالحرف ، وتشريع المحاكم ، تساعد عند الحاجة على مواجهة الحاجات الجديدة الناشئة عن الممارسة والمدارك الجديدة التي تسيطر في المجتمع . فهي تتمم القانون أو تكسبه ليونة إذ تتظاهر بتفسيره ، متخفية بقدر المستطاع وراء نية المشرع وغرضه . ثم تنفذ أغراضها التجديدية بجرأة عند ما يحثك القانون المتلاشي بالشعور العام مباشرة . ولا يستطيع القانون إلا أن يؤيد تلك الرواسب القضائية بضمها الى حظيرته .

فهناك إذن وحدة في الأصل ونوع من التألف الطبيعي بين التطبيق والعادة والتشريع والقانون وتلك هي الوسائل المتنوعة التي يتجلى فيها الضمير الاجتماعي ، وهي لا تتميز إلا

بطرق انشائها . فالأولى من وضع مجموعة الأعضاء التي حافظت على كفاءتها التامة في أداء جميع نواحي نشاط المجموع . والآخر من وضع الأعضاء المتخصصين .

وهكذا فاننا نشاهد حركة تدعيم داخلي للقانون . ففي البدء كان لا يتألف إلا من حركة القوات الخارجية ضد بعضها فقد كانت هذه القوات - في تنافسها المستمر السريع - تلتقي ببعضها وجهاً لوجه وتطاحن وبذلك تحدد بعضها بعضاً وتعترف ببعضها مادامت لا تستطيع القضاء عليها .

ولكن تلك القوات التي توازنت هكذا وألفت مقاييس ثابتة ، لا تلبث أن تستجمع قواها بفعل المناوشات المحيطة التي تقع في ظروف خاصة للحد من المنافسة بفضل تقسيم العمل ، وتصبح مع الوقت متضامنة وتعترف لبعضها بمصالح متشابهة وتدمج شخصيتها في وحدة عضوية تنظم نشاطها وتديره قواعد داخلية . مثل هذه الظاهرة تتجلى في المجموعات البشرية التي تبدأ بأن تكون منسجمة كثيفة ثم تتفرق وإذ ذاك تضطر بواسطة مجموعة من الاجراءات إلى تحديد اتفاق الحركات الفردية ثم انسجامها .

وفي النهاية ينتهي الأمر بتلك القاعدة - الخارجية بالنظر إلى القانون الآلي والداخلية بالنظر إلى القانون العضوي - إلى التغلغل في اعماق الضمائر الفردية التي تتوق الى التحسن والكمال وتقبل بأنفة وشيم ان تحافظ على القانون الأخلاقي والكمالي محافظة تامة . ليست العدالة فكرة أولية بل هي نهاية تطور وهي تهذيب القوات المستوحشة تهذيباً مضطرباً .

فالقوات التي تتوازن ، والمصلحة المشتركة التي تربطها ، والعقل الذي ينيهاها ، والمثل الأعلى الذي يسيطر عليها ، تلك هي العناصر التي يتألف منها الحق ولن يكون هذا الحق كاملاً إذا جمعها كلها . ومع ذلك فالمثل الأعلى الزائل يترك وراءه نوعاً من الحق الخشن في وسط جو رطب صقيع . والعقل المحجوب ينزع عن الحق دقته وليونته ولكنه لا ينزع عنه قوته وصولته ، وزوال كل مصلحة مشتركة يخلف قوات متوازنة تقف وجهاً لوجه فتصلح من شئون بعضها وتستقل . وفيما عدا ذلك كله تتحكم القوة الغاشمة الهوائية . لكل بحسب قوته ، تلك هي صيغة الحرب التي تصدر عن الحق الخارجي ، ولكل

بحسب أعماله ، تلك هي كلمة النظام التي ينادي بها الحق العضوي ، ولكل بحسب حاجاته ، ذلك هو المثل الأعلى للحق الذي يستمد وحيه من الإدراك العقلي للرجل . إن التشريع الواقعي ، وإن لم يقتصر على التسليم بأحدى هذه المدارك فإنه لا يقصي أي واحد منها ويفسح لكل واحد منها مجالاً : فأقوى هذه المدارك وأصلحها وأفضلها يمكنه أن يطمع في مساعدته وتعظيمه . ولكن عندما يزداد المجتمع مساحة وكثافة واندماجاً ، فإنه يزداد سيطرة على الأفراد وهكذا تتلاشى قوة الرجال المنعزلين أو الجماعات الجزئية ، أمام قوة الحق الاجتماعية التي تحمي حرية الجميع وتحافظ عليها متساوية . إن تطور الحق في نظام اجتماعي راقٍ يرمي إلى هذه النتيجة . وإذا نحن لاحظنا أن مثل هذا الأمر بعيد الحدوث في العلاقات الدولية فذلك لأن دول جميع القارات لم تدخل في شكل نظام محدود ، ولا يكتفي حضنها على الاتحاد والاتفاق لاهدائها إلى هذا السبيل القويم . فلا بد لها أيضاً أن تدرك قيمة روابط التضامن التي تربطها . إن التاريخ عبارة عن نظام اندماج يحشد في دائرته ، وبحركة واسعة النطاق ، أكبر عدد ممكن من الأفراد . فالحاجة الملحة تدفع الدائرة الاجتماعية ، أيًا كانت ، إلى التوسع حتمًا وجمعية الأمم تعتبر شيئاً أممياً من الأمل .

ولكن لا فائدة في تعجيل هذا التطور في غير أوانه . فتملك مهمة دقيقة للغاية تتطلب من رجال الحكومة إدراكاً دقيقاً لأساليب السياسة أكثر من قيادة الشعوب نحو هذا المثل الأعلى بدون تعريض توازن القوات إذ لو اختلف هذا التوازن فإنه قد يؤدي إلى كارثة يحسن حتمًا تلافي وقوعها . إن في المطالبة بالسلام قبل كل شيء دعوة إلى الحرب في أغلب الأحيان . فأيدي دعاة السلم كثيراً ما تكون مخضبة بالدم أكثر من قبضة المحاربين .

ففي القانون يمزج التضامن الاجتماعي والقوات الفردية بكميات مختلفة . ولكي يترك للأول مكان يزداد اتساعاً مع مضي الزمن فإنه يجدر بنا ألا نسند مهمة حل القوات وجمعها إلا إلى أيدي حريصة تعرف كيف تدرأ عنا النتائج الفتاكة .



إذا
إلى تحرير
لتأسيس
أمرها
وأمدّها
علماء وفلا
المدرسة
انحدرت
الحصر .

(١)
الدرس
الاعجاب